

## مدى التزام المصارف المدرجة في سوق المال السعودي بمتطلبات العرض والإفصاح عن التوافق مع الشريعة الإسلامية في التقارير المالية السنوية: دراسة تطبيقية

عبد الله بن منصور الصاعدي  
أستاذ المحاسبة والمالية المشارك، جامعة أم القرى

أثير بنت إبراهيم السويد  
ماجستير في المحاسبة، جامعة أم القرى

استلام: ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٢؛ مراجعة: ٢١ فبراير ٢٠٢٣، ٠١ مايو ٢٠٢٣، ١١ يونيو ٢٠٢٣؛ قبول: ٢٥ يونيو ٢٠٢٣

المستخلص: يهدف البحث إلى دراسة الإطار العام للتوافق مع الشريعة، وبيان متطلباته في ضوء الإضافات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) (عرض القوائم المالية)، وبيان مسؤولية الإدارة تجاه هذه المتطلبات. وتسعى الدراسة في جانبها التطبيقي إلى معرفة مستوى الالتزام بمتطلبات العرض والإفصاح عن التوافق مع الشريعة في التقارير المالية. ولتحقيق أهداف البحث والدراسة التطبيقية تم الاعتماد على منهجين وهما الاستقرائي التحليلي، والوصفي التحليلي. حيث بلغ عدد المصارف في الدراسة التطبيقية في القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية عشرة مصارف، وقد جرى تحليل محتوى التقارير المالية خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٢٠). وخلصت الدراسة إلى انخفاض مستوى الالتزام بالمتطلبات على ضوء الإضافات لمعيار المحاسبة الدولي رقم (١)؛ حيث تراوحت النسب للفترة محل الدراسة من (٣٥٪) إلى (٣٨٪)، وتوضح نتائج تحليل الانحدار عدم وجود علاقة بين مؤشر الإفصاح عن متطلبات التوافق مع الشريعة والعوامل المؤثرة عليه (حجم المصرف، والملكية، والأداء المالي). وخلصت الدراسة إلى تقديم عدد من التوصيات من أهمها: الحاجة إلى إجراء مزيد من الدراسات التطبيقية لمستوى الالتزام بمتطلبات التوافق مع الشريعة وفق الإضافات على المعايير الدولية المتعددة مثل معيار التأمين والايجار، وأن تقوم الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين بالتعاون مع البنك المركزي السعودي لإصدار دليل إرشادي متعلق بمتطلبات التوافق مع الشريعة في التقارير المالية، وحث إدارات المصارف والقائمين على الحوكمة فيها ومراجعي حسابات المصارف لرفع مستوى الالتزام بمتطلبات التوافق مع الشريعة في التقارير المالية.

الكلمات الدالة: الإفصاحات الشرعية، الشريعة، المصارف الإسلامية، التصنيف الشرعي، المعايير الدولية، التقرير المالي.

تصنيف JEL: G21, M40, M41

تصنيف KAUIE: L1, L11, L12

## مقدمة:

ظهرت في القطاع المالي في الدول الإسلامية احتياجات إضافية لمستخدمي التقارير المالية لا تقتصر على الأداء المالي بل تشمل التعرف على طبيعة مكونات هذه التقارير لمساعدة المستخدمين لمعرفة مدى توافق نتائج الأعمال والمركز المالي للمنشأة مع الشريعة في ضوء القرارات والمنهجيات الشرعية لهذه المؤسسات والأفراد، أو في ضوء المعايير الشرعية الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions؛ وبيان ذلك للعموم من خلال فتاوى خاصة، أو من خلال إصدار قوائم لتصنيف الشركات المدرجة: مباحة، مختلطة، مخالفة للضوابط، (البلاد المالية، ٢٠٢٣م؛ الريح الحلال، ٢٠١٨م؛ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (ب)، ٢٠١٥م، ص. ٥٦٨-٥٧١).

وتُعد هذه الاحتياجات من أهم أهداف المحاسبة في الاقتصاد الإسلامي بحسب ما ذكره (بهجت، ١٩٩٤م، ص. ٢٠) بأن المحاسبة في هذا المجتمع يجب أن تسعى إلى "توفير معلومات عن التزام الوحدة المحاسبية بالشريعة الإسلامية ومقاصدها في عملياتها ومعاملاتها وتوثيق هذا الالتزام". والمحاسبة تساعد على تلبية هذه الاحتياجات نظرًا لأنها "نظام مفتوح يتعامل مع البيئة فيأخذ منها البيانات والمعلومات، ثم يعالجها ويوصلها إلى مستخدميها في شكل قوائم وتقارير مالية" (السعد، ١٩٩٧م، ص. ١٠)؛ وهذا يعني بأن النظام المحاسبي ما هو إلا انعكاس للنظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي بدوره أيضا انعكاس لمعتقدات المجتمع" (السعد، ١٩٩٧م، ص. ١٠).

وبناءً على ذلك "فإن قرارات المستثمرين في بيئة مثل بيئة المملكة العربية السعودية تتأثر بشكل مباشر بتوفر معلومات تفصيلية عن أنواع تلك الأدوات المالية وتكاليفها أو العوائد الدورية عليها، وقد يحجم هؤلاء المستثمرين عن الاستثمار في منشآت معينة بسبب نوع الأدوات المالية التي تتعامل فيها، حتى وإن كانت ذات عوائد عالية ومخاطر منخفضة" (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ٢٠١٨م، ص. ١٧).

والتزامًا بتعاليم الشريعة الإسلامية فقد اهتمت المملكة العربية السعودية بتطبيق الشريعة في شتى المجالات ومنها الاقتصادية، حيث جاء التأكيد على ذلك في المادة السابعة عشرة من النظام الأساسي للحكم، الصادر بالمرسوم الملكي رقم: (٩٠/أ) بتاريخ ١٠/٣/١٩٩٢م. "الملكية ورأس المال، والعمل، مقومات أساسية في الكيان الاقتصادي والاجتماعي للمملكة، وهي حقوق خاصة تؤدي وظيفة اجتماعية، وفق الشريعة الإسلامية"، كذلك ورد في هذا النظام التأكيد على ضرورة التزام كافة السلطات في الدولة بالشريعة: القضائية، والتنظيمية، والتنفيذية، (النظام الأساسي للحكم، ١٩٩٢م).

وفي جانب تطوير قطاع المالية الإسلامية فقد جرى مؤخراً طرح وثيقة برنامج تطوير القطاع المالي (٢٠٢١م) ضمن مشروع المملكة الطموح (رؤية ٢٠٣٠)، حيث ورد في الوثيقة ما له صلة بتطبيق الشريعة في القطاع المالي. وتضمن البرنامج الإشارة إلى مساهمة العلماء في المملكة العربية السعودية في نمو قطاع المالية الإسلامية، وتوفيرها الأساس التشريعي للتمويل الإسلامي، واستفاد منها العديد من دول العالم الإسلامي من خلال البنك الإسلامي للتنمية (رؤية ٢٠٣٠، ٢٠٢١م، ص. ٦٢).

المضافة على المعايير الدولية حسب ما يرد ذكرها في مشكلة البحث، ومستوى التزام المصارف بهذه المتطلبات.

#### ١- مشكلة البحث

بسبب حاجة أفراد المجتمع الإسلامي لمعرفة مدى توافق أعمال المنشآت مع الشريعة، قام عدد من الهيئات المهنية منها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) والهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (SOCPA) بوضع معايير وآراء مهنية تلي حاجات مستخدمي التقارير المالية الذين لديهم اهتمام خاص بنوع وطبيعة استثمارات الشركة ومصادر تمويلها؛ بحيث توفر لهم معلومات تساعد على معرفة مدى توافق نتائج الأعمال والمركز المالي للمنشأة مع الشريعة.

وفي ضوء الجهود المبذولة من الهيئات المهنية في العالم الإسلامي قامت هيئة (AAOIFI) بتطوير فكر المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وإعداد وإصدار وتفسير وتعديل معايير المحاسبة والمراجعة لتلك المؤسسات، وذلك بما يتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة بما يزيد من ثقة مستخدمي التقارير المالية بالمعلومات التي تصدر عنها (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أ)، ٢٠١٥م، ص. ١٣).

وكذلك قامت مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بإنشاء المجموعة الاستشارية للتمويل الإسلامي التابعة لمجلس معايير المحاسبة الدولية (Islamic Finance Consultative Group)، وتشارك الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (SOCPA) في عضوية هذه المجموعة التي تضم أيضا أعضاء من (١٣) جهة مهنية أخرى لها تأثير في المالية الإسلامية على المستوى الدولي (IFRS, 2023)؛ وتتمثل

وقد تضمنت وثيقة برنامج تطوير القطاع المالي (٢٠٢١م) طرح مجموعة من الحلول لتحديات المالية الإسلامية من خلال إطار حوكمة شرعية سيكون له أثر على: "تقليل مخاطر النظام المالي، وتحسين الشفافية وحماية المستثمر، وإزالة ظاهرة تضارب المصالح، وتحسين كفاءة القطاع، وزيادة الشمول المالي" (رؤية ٢٠٣٠، ٢٠٢١م، ص. ٦٥).

كما تتضمن الوثيقة الإشارة إلى معالجة التحديات في قطاع المالية الإسلامية ومن أبرزها الالتزام الشرعي؛ بحيث "تساهم إدارة الالتزام الشرعي في تعزيز الثقة في منتجات المالية الإسلامية. كما تساهم في تحسين الالتزام الشرعي بقرارات اللجنة الشرعية ذات العلاقة داخل المؤسسة المالية" (رؤية ٢٠٣٠، ٢٠٢١م، ص. ٦٥).

وقد قام مجلس إدارة الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (SOCPA) Saudi Organization for Chartered and Professional Accountants في عام ٢٠١٢م بمراعاة متطلبات التوافق مع الشريعة عند اعتماد خطة التحول إلى المعايير الدولية؛ حيث "نصت خطة التحول على أن منهجية دراسة المعايير الدولية بهدف تطبيقها في المملكة ينبغي أن تضمن الأخذ في الاعتبار البيئة السعودية؛ سواء فيما يتعلق بالأحكام الشرعية أو الأنظمة المعتمدة أو مستوى الاستعداد الفني والتقني للجهات المتأثرة" (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ٢٠١٦م، ص. ٥).

ويهدف هذا البحث إلى بيان متطلبات التوافق مع الشريعة في التقارير المالية المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (SOCPA) في ضوء المتطلبات الإلزامية

على المعايير تُعتبر جزءاً لا يتجزأ من متطلبات المعايير الواجبة التطبيق في المملكة العربية السعودية (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ٢٠١٨ م، ص. ١٦).

وللتأكد من التزام المنشآت بمتطلبات معايير المحاسبة؛ تبرز أهمية المحاسبين القانونيين للقيام بمراجعة التقارير المالية وإضفاء الثقة عليها، ووفقاً لمتطلبات معيار المراجعة الدولي رقم (٧٠٠): كما في الفقرة رقم (١٣/د، هـ) فإنه يجب على المراجع تقويم عدد من الجوانب في التقارير المالية من أهمها: التزام إدارة المنشأة بعرض القوائم المالية وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة، وتوفير الإفصاحات الكافية التي تمكن المستخدمين من فهم تأثير المعاملات على المعلومات الواردة في التقارير المالية (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ٢٠٢٠ م، ص. ٥٨٢)، وفي حالة القصور في توفير الإفصاحات المطلوبة وفقاً لمعايير المحاسبة فإن ذلك يعتبر من التحريفات الجوهرية في التقارير المالية (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ٢٠٢٠ م)، وبناءً على ذلك فإنه يجب على المحاسبين القانونيين مراعاة التزام إدارة الشركات بمتطلبات الإفصاح الإلزامية والتأكد من كفايتها، والتحفظ في رأيهم عند عدم توفير إفصاحات كافية لمستخدمي التقارير المالية من قبل الإدارة حسب متطلبات المعايير المهنية (ريك هايز، وآخرون، ٢٠١٥ م، ص. ٦٢٤).

وبناءً على ما سبق تتضح مشكلة البحث بالأسئلة الآتية: ما هي معلومات العرض والإفصاح عن التوافق مع الشريعة في التقارير المالية؟

وما مدى الالتزام بالعرض والإفصاح عن متطلبات التوافق مع الشريعة في التقارير المالية السنوية للمصارف المدرجة في سوق المال السعودي؟

أهم أهداف هذه المجموعة في إيضاح التحديات التي تواجه تطبيق المعايير الدولية على المعاملات والأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة ووضع حلول لها (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ٢٠١٦ م، ص. ٤٨).

وعلى المستوى المحلي قام مجلس إدارة الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (SOCPA) في فترة مناقشة مشروع معيار ربحية السهم عام ١٤٢٨ هـ بتوجيه لجنة معايير المحاسبة للنظر في إضافة فقرة توضح كيفية احتساب ربحية السهم من الدخل من الأنشطة غير الربوية؛ وذلك نظراً لأن المعايير السعودية السابقة لا تتطلب توفير إفصاحات تلي حاجة المستخدمين في التعرف على طبيعة معاملات الشركة وفقاً للمتطلبات الشرعية، وقد شجعت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (SOCPA) شركات المساهمة على القيام بالعرض والإفصاح عن التوافق مع الشريعة في التقارير المالية بشكل اختياري؛ وذلك اعتباراً من الفترة المالية التي تبدأ من ٢٠١٢/٠٦/٣٠ م (الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، ٢٠١٢ م، ص. ١-٢).

كما قامت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (SOCPA) بتنظيم جوانب الإفصاح عن التوافق مع الشريعة عند إقرارها خطة التحول إلى المعايير الدولية، وأشارت إلى أنه سيكون لها دور مؤثر في توفير معايير وإرشادات تطبيقية محاسبية للمعاملات المتوافقة مع الشريعة، والمراجعة الشرعية لها (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ٢٠١٦ م، ص. ٤٨).

ووفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة فإن تطبيق المعايير الدولية المعتمدة بنسختها الكاملة (IFRS) يكون اعتباراً من بداية عام ٢٠١٧ م على المنشآت المدرجة في سوق الأسهم، مع الأخذ في الاعتبار بأن التعديلات والإضافات

## ٢- أهداف البحث

يهدف البحث إلى ما يلي:

١- التعرف على جوانب العرض والإفصاح عن التوافق مع الشريعة في التقارير المالية من خلال مراجعة الأدبيات ذات العلاقة بالمحاسبة والمالية الإسلامية، ومعرفة المعايير المهنية المنظمة لها.

٢- معرفة مدى الالتزام بالعرض والإفصاح عن متطلبات التوافق مع الشريعة في التقارير المالية السنوية للمصارف المدرجة في سوق المال السعودي، من خلال إجراء دراسة تطبيقية تشتمل على الجوانب التالية:

أ- التعرف على مستويات التزام إدارة المصارف في توفير العرض والإفصاح عن التوافق مع الشريعة في التقارير المالية السنوية.

ب- معرفة العوامل المؤثرة على الإفصاح عن متطلبات التوافق مع الشريعة من حيث: (حجم المصرف، والملكية، والأداء المالي).

## ٣- أهمية البحث

يستمد هذا البحث أهميته من حاجة أفراد المجتمع الإسلامي بمعرفة مدى توافق نتائج أعمال المنشأة والمركز المالي مع الشريعة. وبنوع وطبيعة استثمارات المصارف ومصادر تمويلها؛ لما له من تأثير مباشر على قرارات المستثمرين. حيث قد يحجم هؤلاء المستثمرون عن الاستثمار في منشآت معينة بسبب نوع الأدوات المالية التي تتعامل فيها، حتى وإن كانت ذات عوائد عالية ومخاطر منخفضة (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ٢٠١٨م، ص. ١٧)، ومن هنا برزت أهمية البحث حيث إنه سيوضح مدى التزام المصارف المدرجة في سوق المال السعودي بالعرض والإفصاح عن

متطلبات التوافق مع الشريعة في التقارير المالية السنوية وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية (IFRS) المعتمدة للتطبيق من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (SOCPA) في المملكة العربية السعودية، ومدى التزام المحاسبين القانونيين بمراعاة التزام إدارة المصارف بالمعايير الدولية (IFRS) عند تكوين رأيهم في تقارير المراجعة. وسيساعد البحث الحالي على تزويد المهتمين بمتطلبات التوافق مع الشريعة في التقارير المالية.

## ٤- الدراسات السابقة

تم استقصاء الأبحاث العلمية المتعلقة بموضوع التوافق مع الشريعة في التقارير المالية، وفيما يلي بيان لهذه الدراسات القريبة من موضوع البحث:

٤-١ دراسة (AL-sartawi، ٢٠٢٠م) بعنوان:

(Shariah Disclosure and the Performance of Islamic Financial Institutions)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين الإفصاح الشرعي والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي؛ في التقارير السنوية لـ (٩٤) مؤسسة مالية في دول مجلس التعاون الخليجي في نهاية (٢٠١٧م)، وتم في هذه الدراسة مقارنة بين مستوى الإفصاح الشرعي والمسؤولية الاجتماعية باستخدام مؤشر يتكون من (٢٤) بنداً.

وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج؛ كان من أهمها أن مستوى الإفصاح الشرعي للمؤسسات المالية بلغ (٧٦,١٥٪)، كما توصلت النتائج إلى وجود علاقة سلبية بين الإفصاح الشرعي والمسؤولية الاجتماعية.

احتياجات المستخدمين للمعلومات المالية بشأن هذه التطبيقات، ومدى التوافق مع الشريعة.

وخلصت الدراسة إلى ضرورة وجود معايير لتطبيقات معاملات المالية الإسلامية، وضرورة التكامل بين معايير المؤسسات الإسلامية والدولية، وتلبية احتياجات المستخدمين من المستشارين والمراجعين الشرعيين بتوفير معلومات كافية عن مدى توافق الاستثمارات ومصادر التمويل مع الشريعة في التقارير المالية.

وما يميز هذه الدراسة أنها اشتملت على جوانب تفصيلية لمفاهيم الفكر المحاسبي الإسلامي في التقارير المالية وتطبيقاته في معايير المحاسبة، إلا أن هذه الدراسة لم ترصد الواقع العملي لتطبيقات معاملات المالية الإسلامية، وجوانب التوافق مع الشريعة في التقارير المالية من خلال دراسة تطبيقية.

٤ - ٤ دراسة (Noordin & et al, ٢٠١٥م) بعنوان:

(Does Composition of Shariah Committee Influence Shariah Governance Disclosure? Evidence from Islamic Banks in Malaysia)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين تكوين اللجنة الشرعية ومدى الإفصاح عن أحكام الشريعة، والخصائص المؤسسية المحددة في التقارير السنوية لـ (١٦) مصرفاً إسلامياً في ماليزيا لعامي (٢٠٠٩م) و (٢٠١٣م)، وتم تطوير مؤشر يتكون من (٣٩) بنداً.

وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج؛ كان من أهمها وجود تحسن كبير في مدى إفصاح البنوك الإسلامية عن الشريعة في ماليزيا في عام (٢٠١٣م) مقارنة بعام (٢٠٠٩م)، كما أن تكوين لجنة شرعية يرتبط ارتباطاً إيجابياً بالإفصاح الاختياري.

وما يميز هذه الدراسة أنها كانت تطبيقية على التقارير المالية المنشورة للمؤسسات المالية، إلا أنها كانت ضوء معايير اختيارية تركز على الحوكمة الشرعية.

٢-٤ دراسة (Azid & Alnodei, ٢٠١٨م) بعنوان:

(Determinants of Shari'ah governance disclosure in financial institutions Evidence from Saudi Arabia)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المحددة للإفصاح الاختياري عن أحكام الشريعة من قبل المؤسسات المالية؛ في التقارير السنوية لـ (٤٦) مؤسسة مالية، ومدرجة في السوق المالية السعودية في نهاية سنة (٢٠١٥م)، وتم قياس مدى الإفصاح الاختياري باستخدام مؤشر يتكون من (٢٠) بنداً.

وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج؛ كان من أهمها أن متوسط الإفصاح الاختياري عن أحكام الشريعة من قبل المؤسسات المالية بلغ (١١,٧٪).

وما يميز هذه الدراسة أنها كانت تطبيقية على التقارير المالية للمؤسسات المالية، إلا أنها كانت على ضوء معايير وضعها الباحثان.

٣-٤ دراسة (Ansari & Tabraze, ٢٠١٨م) بعنوان:

(IFRS and the Shari'ah Based Reporting: A Conceptual Study)

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مفاهيم المحاسبة في الفكر الإسلامي وتطبيقاتها في مجالات متعددة كالزكاة والتمويل والاستثمار، وعمل مقارنة تفصيلية بين معايير المؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ومعايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، وبيان أبرز الفروق بينهما عند تطبيقهما على التمويل والاستثمار، وطريقة التكامل بينهما خصوصاً مع الاتجاه العالمي لتبني المعايير الدولية (IFRS)، وبيان

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها أنه بلغ متوسط الإفصاح الشامل (١٥٪) حيث بلغت نسبة الإفصاح في البنود التقليدية (١٧٪) والبنود الإسلامية (١٣٪). وما يميز هذه الدراسة أنها كانت تطبيقية على التقارير المالية المنشورة، إلا أنها اقتصرت على الشركات الكويتية المتوافقة مع الشريعة.

٤-٧ دراسة (Ousama & Fatima، ٢٠١٠م) بعنوان:

(Voluntary disclosure by Shariah approved companies: An exploratory study)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين الإفصاح الاختياري والخصائص المؤسسية المحددة في التقارير السنوية لـ (٥٠) شركة متوافقة مع الشريعة، والمدرجة في سوق الأوراق المالية بماليزيا لعام ٢٠٠٣م، وتم تطوير مؤشر يتكون من (٥٩) بنداً.

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها أن مستوى الإفصاح الاختياري الإجمالي كان (١٩٪) في المتوسط، وبلغ مدى الإفصاح التقليدي (٢١٪)، وكان مستوى الإفصاح الإسلامي (١٧٪).

وما يميز هذه الدراسة أنها تطبيقية على التقارير المالية المنشورة، إلا أنها اقتصرت على الشركات الماليزية المتوافقة مع الشريعة، دون بقية الشركات.

#### ٥- فرضيات الدراسة

تم صياغة الفرضيات على ضوء الدراسات السابقة، ووفق المتطلبات الإلزامية لمعايير المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية، وفيما يلي بيان لهذه الفرضيات: تلتزم إدارة المصارف بتوفير العرض والإفصاح عن متطلبات التوافق مع الشريعة في التقارير المالية السنوية:

وما يميز هذه الدراسة أنها كانت تطبيقية على التقارير المالية المنشورة، وقد اقتصر على قطاع المصارف الإسلامية.

٤-٥ دراسة (Haji & Ghazali، ٢٠١٣م) بعنوان:

(The quality and determinants of voluntary disclosures in annual reports of Shari'ah compliant companies in Malaysia)

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من جودة الإفصاح الاختياري في الشركات المتوافقة مع الشريعة بماليزيا، والتعرف على العوامل التي تؤثر على جودة الإفصاحات الاختيارية في التقارير السنوية لـ (٧٦) شركة متوافقة مع الشريعة، والمدرجة في سوق الأوراق المالية بماليزيا لعام (٢٠٠٩م)، وتم قياس مدى الإفصاح الاختياري باستخدام مؤشر يتكون من (٤٨) بنداً.

وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج؛ كان من أهمها أن مستوى جودة الإفصاح الاختياري منخفض بشكل عام. وما يميز هذه الدراسة أنها كانت تطبيقية على التقارير المالية المنشورة، إلا أنها اقتصرت على الشركات الماليزية المتوافقة مع الشريعة، دون بقية الشركات.

٤-٦ دراسة (AL-shammari، ٢٠١٣م) بعنوان:

(An investigation of voluntary disclosure by Kuwaiti Shariah -compliant companies)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المحددة للإفصاح الاختياري من قبل الشركات الكويتية المتوافقة مع الشريعة، والتحقق من طبيعة العلاقة بين خصائص الشركات ومستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية لـ (١٠٨) شركة متوافقة مع الشريعة، ومدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية في نهاية سنة ٢٠٠٩م، وتم تطوير مؤشر يتكون من (١٣٢) بنداً.

التوافق مع الشريعة؛ وذلك من خلال استقرار البحوث والدراسات المتعلقة بهما، ومعرفة الجوانب التنظيمية لتحقيق هذه المتطلبات من خلال الأنظمة والمعايير المهنية في المملكة العربية السعودية.

وفي الجانب التطبيقي تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي؛ من خلال تحليل محتوى تقارير مراجعي الحسابات، والتقارير المالية السنوية للمصارف المدرجة في سوق المال السعودي من عام (٢٠١٧م) وحتى (٢٠٢٠م)؛ وذلك فيما يتعلق بالالتزام بالمتطلبات الإضافية في المعايير الدولية (IFRS) حول العرض والإفصاح عن التوافق مع الشريعة في التقارير المالية من جانب إدارات المصارف بحسب ما ينطبق عليها على ضوء الإضافات على (معييار المحاسبة الدولي ١ (IAS 1): عرض القوائم المالية) الذي يتضمن كافة عناصر المعادلة المحاسبية، وكذلك الالتزام من قبل المحاسبين القانونيين من حيث مراعاة هذه المتطلبات عند إصدار رأيهم بشأن التقارير المالية.

## ٦-٢ النطاق والمحددات

اقتصر نطاق البحث من الناحية النظرية على جانب العرض والإفصاح عن التوافق مع الشريعة في التقارير المالية، كما اقتصر موضوع الدراسة التطبيقية على مدى الالتزام بالعرض والإفصاح عن متطلبات التوافق مع الشريعة في التقارير المالية السنوية للمصارف المدرجة في سوق المال السعودي وبالتحديد في السوق الرئيسي (TASI) في الفترة الإلزامية لمتطلبات التوافق مع الشريعة بعد تطبيق المعايير الدولية المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (SOCPA) خلال الفترة (٢٠١٧م-

الفرضية الأولى (لا يوجد فروق معنوية بين نسبة متوسط الإفصاح عن متطلبات التوافق مع الشريعة في مؤشر الدراسة والمتوسط المفترض للتطبيق (١٠٠٪)). توجد علاقة بين مؤشر الإفصاح عن متطلبات التوافق مع الشريعة والعوامل المؤثرة عليه (حجم المصرف، والملكية، والأداء المالي): الفرضية الثانية: (توجد علاقة بين حجم المصرف ومؤشر العرض والإفصاح عن متطلبات التوافق مع الشريعة في التقارير المالية السنوية).

الفرضية الثالثة: (توجد علاقة بين تصنيف شركات في الملاك الرئيسيين ومؤشر العرض والإفصاح عن متطلبات التوافق مع الشريعة في التقارير المالية السنوية).

الفرضية الرابعة: (توجد علاقة بين تصنيف حكومي في الملاك الرئيسيين ومؤشر العرض والإفصاح عن متطلبات التوافق مع الشريعة في التقارير المالية السنوية).

الفرضية الخامسة: (توجد علاقة بين تصنيف افراد وشركات في الملاك الرئيسيين ومؤشر العرض والإفصاح عن متطلبات التوافق مع الشريعة في التقارير المالية السنوية).

الفرضية السادسة: (توجد علاقة بين العائد على الملكية ومؤشر العرض والإفصاح عن متطلبات التوافق مع الشريعة في التقارير المالية السنوية).

## ٦- المنهجية

تم إعداد البحث على ضوء الإجراءات والأدوات الواردة أدناه، والتي تشتمل أيضا على مصادر المعلومات في الجانب النظري والتطبيقي.

## ٦-١ منهج البحث

تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي التحليلي في الجزء النظري المتعلق بالعرض والإفصاح عن متطلبات



## ٧-١-٢ الحوكمة الشرعية كأحد الآليات المعاصرة للالتزام بالشريعة

يتفق مفهوم حوكمة الشركات في المؤسسات المالية الإسلامية مع المفهوم العام لحوكمة الشركات؛ حيث تهدف حوكمة الشركات إلى تشجيع الشركات على النزاهة والشفافية والمساءلة، وحفظ الحقوق لكافة الأطراف، مع الإشارة إلى أن إطار الحوكمة الشرعية يتجاوز العلاقة بين المساهمين ومجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، وأصحاب المصلحة ليشمل ما يتصل بالالتزام بالشريعة (الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في ماليزيا، ٢٠١١م، ص. ٧٥٧)، وتشير الدراسات العلمية في هذا المجال إلى تقارب تعريف الحوكمة الشرعية مع تعريف حوكمة الشركات وفقاً لتعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مع إضافة ما يتعلق بالالتزام بالحوكمة على ضوء الشريعة (الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في ماليزيا، ٢٠١١م، ص. ٧٥٦). وقد ورد في إطار الحوكمة الشرعية للمصارف والبنوك المحلية العاملة في المملكة بيان فوائد الحوكمة الشرعية في المادة الأولى من الإطار (تمهيد): من خلال الحد من مخاطر عدم الالتزام بالأحكام الشرعية، ودعم استقرار الصناعة، وجذب الاستثمارات المتوافقة مع الشريعة، وتحسين الثقة مع أصحاب المصلحة (البنك المركزي السعودي، ٢٠٢٠م، ص. ٣).

كما ورد في إطار الحوكمة الشرعية المشار له أعلاه بيان أهدافها حسب المادة الثانية من الإطار: بأنه يهدف إلى تعزيز بيئة الالتزام بالأحكام الشرعية لدى المصارف، وتحديد مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية واللجنة

٢٠٢٠م) وفق المتطلبات الإضافية في معيار المحاسبة الدولي رقم (١)؛ وعليه فإن النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة التطبيقية مقيدة بهذه المحددات. ولن يشتمل البحث والدراسة التطبيقية على جوانب الحوكمة والمراجعة الشرعية؛ نظراً لأنها تتطلب دراسات مستقلة.

## ٧- الإطار النظري

### ٧-١-١ الإطار العام للتوافق مع الشريعة

٧-١-١-١ متطلبات الالتزام بالشريعة في الأنظمة السعودية ذات الصلة بقطاع المصارف جرى التأكيد على تطبيق الشريعة ومن ذلك ما يتعلق بالجوانب الاقتصادية في المملكة العربية السعودية؛ حيث جاء التأكيد على ذلك في المادة السابعة عشرة من النظام الأساسي للحكم، الصادر بالمرسوم الملكي رقم: (أ/٩٠) بتاريخ ١٠/٣/١٩٩٢م، حيث ورد في هذا النظام التأكيد على ضرورة التزام كافة السلطات في الدولة بالشريعة: التنفيذية، والتنظيمية، والقضائية، (النظام الأساسي للحكم، ١٩٩٢م).

وعلى مستوى السلطة التنفيذية في القطاع الاقتصادي صدر المرسوم الملكي رقم: (م/٥٠) و(م/٥١) بتاريخ ٣/٧/٢٠١٢م بالتأكيد على تطوير المنتجات والأدوات التمويلية بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة، وبناءً على ما تقرره اللجان الشرعية لشركات التمويل، وبما يحقق سلامة النظام المالي وعدالة التعاملات خلال عامين من المرسوم الملكي أعلاه حسب الفقرة رقم (١) من البند (ثانياً). (نظام مراقبة شركات التمويل، ٢٠١٢م)، (نظام التمويل العقاري، ٢٠١٢م).

أدنى، وكذلك المعلومات المكتملة؛ والتي تجعل من القوائم المالية غير مضللة وهذه يمكن أن تشتمل على العديد من المعلومات المالية، وغير المالية؛ التي تسهل فهم القوائم المالية وتزود مستخدمي هذه القوائم بالمعلومات التي تمكنهم من اتخاذ قرارات رشيدة" (بهجت، ١٩٨٦م، ص. ٢٩).

٢-٧-٢ الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية "يُقصد بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ما يجب أن تتسم به المعلومات المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقويم نوعية المعلومات، ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عن وضع المعايير المحاسبية، كما تساعد المسؤولين عن إعداد القوائم المالية في تقويم المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيق طرق محاسبية بديلة، وفي التمييز بين ما يعتبر إفصاحًا ضروريًا وما لا يعتبر كذلك" (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أ)، ٢٠١٥م، ص. ١٢٧).

وقد ورد في إطار مفاهيم التقرير المالي الدولي (Conceptual Framework-IFRS)؛ بيان للخصائص النوعية للمعلومات الواردة في التقارير المالية ضمن الفصل الثاني في الإطار، وقد جرى التفريق بين الخصائص الأساسية: (الملاءمة، الأهمية النسبية، التعبير الصادق)، والخصائص المعززة: (القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق، توفير المعلومات في الوقت المناسب، القابلية للفهم) (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ٢٠١٨م، ص. ٦٣-٦٧).

وتجدر الإشارة إلى أن تطبيق الأهمية النسبية يكون مختلفًا في حالة الإفصاحات الشرعية لتكون شاملة؛

الشرعية، وإدارة الالتزام والمخاطر والتدقيق الداخلي تجاه إطار الحوكمة وأنه يتطلب أن يكون لدى المجلس والإدارة التنفيذية فهم معقول لمبادئ الشريعة، وأن يكون لدى اللجنة الشرعية فهم كافي للجوانب المالية والمصرفية (البنك المركزي السعودي، ٢٠٢٠م، ص. ٣).

٢-٧-٢ الإطار العام لمتطلبات العرض والإفصاح عن التوافق مع الشريعة في التقارير المالية بيان مفهوم العرض والإفصاح في التقارير المالية يُقصد بمفهوم العرض في التقارير المالية: أن "تتضمن تحديد (عناصر القوائم المالية)، ومبدأ (الاعتراف) الذي يحدد ظهور هذه العناصر في القوائم المالية وإثباتها، و(القياس) الذي يحدد القيمة التي تظهر في القوائم لهذه العناصر" (نور، ٢٠٢١م، ص. ١٦١).

كما يُقصد بالإفصاح بشكل عام أن تظهر التقارير المالية جميع المعلومات الرئيسة التي تهم المستفيدين، وتساعدهم على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية بصورة رشيدة (بهجت، ١٩٨٦م، ص. ٧)، وتجدر الإشارة إلى أنه "من الصعوبات التي تواجه المهتمين بوضع معايير الإفصاح اختلاف كمية البيانات والمعلومات الواجب الإفصاح عنها، فما يجب الإفصاح عنه قد لا يمكن الإفصاح عنه من وجهة نظر المحاسبة في الفكر الوضعي، إما لأسباب سرية بعض المعلومات، أو لارتفاع تكلفة الإفصاح عنها، أو لعدم قدرة المراجعين على التثبت من صحتها والتصديق عليها إلى غير ذلك من الأسباب" (السعد، ١٩٩٧م، ص. ٢٦٧)، ويُقصد "بكمية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها: هي المعلومات التي تحددتها وتتطلبها القواعد المحاسبية المتعارف عليها كحد

مباشر على قرارات المستثمرين، وقد شملت التعديلات والإضافات (١٢) معيار، وتفسيرًا واحدًا فقط. وبشكل موجز فإن الإضافات على المعايير كانت في جانبي العرض والإفصاح في التقارير المالية بشكل عام؛ وذلك بأن تفسح الشركة عن تفاصيل عملياتها لفهم طبيعتها وفقًا للمتطلبات الشرعية، وشملت الإضافات على المعايير ما يتعلق: (بالأصول، والالتزامات، والإيرادات، والمصروفات) وما يتعلق بعقود الإيجار، وإفصاحات إضافية خاصة بقطاع التأمين في المعيار المخصص له، ومتطلبات أخرى حسب بعض المعايير الخاصة (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ٢٠١٨م، ص ١٧-٤٢). وقبل تعريف متطلبات التوافق مع الشريعة في التقارير المالية؛ فإنه يجدر استحضار تعريف المحاسبة في الفكر الإسلامي بأنها: "كيفية القياس والتقرير الرقعي، أو التحقيق عن الموارد الاقتصادية لوحدة محاسبية معينة وتغييراتها، القادر على التفسير والتنبؤ للأطراف ذات العلاقة، وبما يمكنها من اتخاذ القرارات في ضوء أو بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية" (السعد، ١٩٩٧م، ص ١٤)، وتجدر الإشارة إلى وجود تعريف معاصر للمحاسبة الإسلامية بأنها: "الإجراءات المحاسبية التي توفر المعلومات المناسبة (التي لا تقتصر بالضرورة على البيانات المالية) لأصحاب المصلحة؛ لتأكدوا من هذا الكيان يعمل ضمن حدود الشريعة ويحقق أهدافه الاجتماعية والاقتصادية" (الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في ماليزيا، ٢٠١١م، ص ٨٥٦). وبناءً على ما سبق يمكن تعريف متطلبات التوافق مع الشريعة في التقارير المالية بأنها: كافة المعلومات الكمية

حيث ورد في إطار مفاهيم التقرير المالي التأكيد على أهمية عامل طبيعة البند عند تحديد الأهمية النسبية له في الخاصية رقم (١١) من الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة: "وتزداد أهمية عامل طبيعة البند في تحديد أهميته النسبية في البيئة الاستثمارية التي تعطي اهتمامًا خاصًا لطبيعة عمليات المنشأة وأدائها المالية وأنواعها. فعلى سبيل المثال، وبالإشارة إلى عامل طبيعة البند الذي يتطلب إفصاحًا مستقلًا، فإن الفوائد المحملة على قائمة الدخل تنتج من معالجات ومعاملات مختلفة منها ما هو ناتج عن قروض تقليدية، ومنها ما هو ناتج عن مرابحات، ومنها ما هو ناتج عن الإيجار التمويلي، ومنها ما هو ناتج عن التطبيقات الأخرى لقواعد القيمة الزمنية للنقود. وهذه الأنواع المختلفة تتطلب إفصاحًا مستقلًا لتأثيرها المباشر على المستثمر المهتم بطبيعة عمليات المنشأة وأدائها المالية وأنواعها". (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ٢٠١٨م، ص ١٧-١٨).

### ٣-٢-٧ متطلبات التوافق مع الشريعة في التقارير المالية حسب متطلبات معايير (IFRS)

سبق الإشارة إلى أن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (SOCPA) قامت بتنظيم جوانب الإفصاح عن التوافق مع الشريعة عند إقرارها خطة التحول إلى المعايير الدولية، فقد كان من ضمن التعديلات والإضافات التي قامت بها الهيئة ما يتعلق بمتطلبات البيئة المحلية من خلال توفير معلومات كافية عن التوافق مع الشريعة؛ لما لهذه الإفصاحات من تأثير

بدقة، ومستوى نموها، مما يستدعي التكامل بين كافة الجهات التنفيذية والرقابية لرفع مستوى الالتزام بهذه المتطلبات؛ وذلك سعياً لتحقيق التطلعات المنشودة في رفع مستوى ريادة المملكة العربية السعودية في المالية الإسلامية الذي يعبر عنه بـ (التموضع الدولي)، وضعف الإفصاحات الشرعية هي من التحديات التي تواجه المالية الإسلامية، وقد تضمنت وثيقة برنامج تطوير القطاع المالي (٢٠٢١م) طرح مجموعة من الحلول لتحديات المالية الإسلامية من خلال إطار حوكمة شرعية سيكون له أثر على: "تقليل مخاطر النظام المالي، وتحسين الشفافية وحماية المستثمر، وإزالة ظاهرة تضارب المصالح، وتحسين كفاءة القطاع، وزيادة الشمول المالي" (رؤية ٢٠٣٠، ٢٠٢١م، ص. ٦٥).

وتجدر الإشارة إلى أن متطلبات عرض نتائج عمليات النوافذ الإسلامية في المصارف المختلطة في التقارير المالية تتطلب الفصل بين العمليات في القياس والاثبات والعرض والإفصاح المحاسبي، مما تعتبر متطلبات أعلى مما طرحته الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (SOCPA) في الاقتصار على الإفصاحات فقط؛ وذلك حسب ما ورد في المادة السابعة عشرة في إطار الحوكمة الشرعية للمصارف والبنوك المحلية العاملة في المملكة: "يتعين على المصرف عند ممارسة نشاط المصرفية الإسلامية من خلال عمليات النوافذ الإسلامية، ضمان جودة أنظمة وأدوات رقابة داخلية كافية للفصل بشكل سليم بين الموجودات ومصادر التمويل المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة من جهة، والموجودات ومصادر التمويل غير المتوافقة مع أحكام الشريعة ومبادئها من جهة أخرى، بالإضافة إلى المتطلبات الأخرى من هذا

والكيفية التي تمكن المستخدمين من معرفة طبيعة البنود والعناصر في التقارير المالية؛ وذلك لمساعدتهم في القدرة على الحكم على تعاملات الشركة، والتصنيف الشرعي لها.

#### ٢-٧-٤ أهمية الإفصاحات الشرعية في تعزيز المالية الإسلامية

تبرز أهمية الإفصاحات عن منتجات المالية الإسلامية في التقارير المالية إلى تعزيز مكانة المملكة العربية السعودية؛ ولذلك تضمن برنامج تطوير القطاع المالي ضمن (رؤية ٢٠٣٠) تحديد مجموعة من الإلتزامات التي يتطلب تحقيقها بحلول عام ٢٠٢٥م؛ وذلك بضمان الوصول إلى التطلع المنشود بقيمة الأصول الإسلامية والاسهامات في الارتقاء بها؛ وقد حددت استراتيجية المالية الإسلامية خمس مؤشرات رئيسة للأداء؛ وذلك لرصد تأثيرها ومستوى تقدمها (رؤية ٢٠٣٠، ٢٠٢١م، ص. ٦٤)، وهي على النحو الآتي:

نسبة إجمالي أصول المالية الإسلامية المحلية إلى إجمالي أصول المالية الإسلامية العالمي.

نسبة إجمالي أصول المالية الإسلامية محلياً إلى الناتج المحلي الإجمالي.

عدد علماء الشريعة إلى إجمالي مؤسسات المالية الإسلامية.

نسبة العلماء السعوديين إلى المقاعد في الهيئات والمؤسسات المالية الدولية.

عدد النشرات السنوية.

وبناءً على ما سبق فإن الاهتمام بجودة الإفصاحات الشرعية ستساهم في التعرف على حجم أصول المالية

بشكل عام، والمالية الإسلامية بشكل خاص، تُمكنها من فهم المسائل الشرعية المعروضة عليها. وإضافة إلى ذلك يتوقع من اللجنة التزود المستمر بالمعرفة في المسائل الشرعية والمالية والأنظمة وحضور البرامج التدريبية ذات الصلة والاستمرار في تعزيز المعرفة والفهم ومواكبة آخر التطورات في مجال المالية الإسلامية" (البنك المركزي السعودي، ٢٠٢٠م، ص. ٣).

وبناءً على ذلك جرى اشتراط الكفاءة في المصرفية الإسلامية والالتزام والتدقيق الشرعي للمعاملات المالية، والتمتع بالمعرفة الشرعية، والقدرة على قراءة البيانات والتقارير المالية وفهمها، لمن سيشغل عضوية اللجنة الشرعية حسب ما ورد في المادة (٨) من إطار الحوكمة الشرعية (البنك المركزي السعودي، ٢٠٢٠م، ص. ٨).

وفي جانب التأهيل المتكامل للشرعيين في خدمات المالية والمصرفية الإسلامية على المستوى المحلي؛ فقد قامت مؤخراً الأكاديمية المالية بالتعاون مع البنك المركزي السعودي باستحداث شهادة (الالتزام والتدقيق الشرعي)، ويسبقها متطلب شهادة (أساسيات المصرفية الإسلامية)، (الأكاديمية المالية، ٢٠٢٣م)، مع الإشارة إلى أن هذه الشهادات المهنية مناسبة لكلا الفئتين من الشرعيين والمحاسبين، كما أنه على المستوى الدولي في تأهيل الشرعيين؛ فقد قامت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) باستحداث شهادة خاصة لفئة الشرعيين بمسمى: شهادة المستشار والمدقق الشرعي المعتمد (CSAA)، وتشتمل الشهادة في نسختها الحالية على اختبار مقسم على جزئين: الأول خاص بالمعايير الشرعية، والثاني بمعايير الحوكمة

الإطار، وعند ممارسة نشاط المصرفية الإسلامية من خلال عمليات النوافذ الإسلامية؛ يجب على المصرف الالتزام بالمتطلبات الآتية:

١. الاحتفاظ بسجل حسابات مستقل للعمليات المصرفية الإسلامية وكذلك ضمان وجود سجلات محاسبية مستقلة للعمليات المصرفية الإسلامية بشكل ملائم.

٢. يجب أن يعد المصرف -بصفة شهرية على الأقل- قوائم مالية مستقلة لعملياته المصرفية الإسلامية علاوة على القوائم المالية الدورية للمصرف.

٣. إجراء تدقيق داخلي يكون مرة واحدة في السنة على الأقل لتقييم درجة التزام المصرف بالمتطلبات المذكورة في الفقرة رقم (١) والفقرة رقم (٢) من هذه المادة" (البنك المركزي السعودي، ٢٠٢٠م، ص. ١٢).

٧-٢-٥ طبيعة التأهيل المهني للالتزام بمتطلبات التوافق مع الشريعة من الناحية المحاسبية

تتطلب المالية الإسلامية تكامل في التأهيل للعاملين في مجالها، سواء من جانب الشرعيين أو المحاسبين. وعلى مستوى أهل الاختصاص الشرعي؛ فإن التأهيل المتكامل له علاقة في القدرة على سلامة التصنيف الشرعي للشركات من واقع التقارير المالية، كما يشمل هذا التكامل للإدارة التنفيذية للمصرف حسب ما ورد في إطار الحوكمة الشرعية للمصارف العاملة في المملكة حسب المادة الثانية (أهداف إطار الحوكمة الشرعية): "يُتوقع أن يكون لدى المجلس والإدارة التنفيذية للمصرف فهم معقول لمبادئ الشريعة وتطبيقها الواسع في المالية الإسلامية، ويُتوقع أيضاً أن يكون لدى اللجنة الشرعية معرفة كافية بالجوانب المالية والمصرفية

## ٢-٦-٢-٧ مسؤولية الإدارة عن توفير إفصاحات التوافق مع الشريعة في التقارير المالية

تعتبر متطلبات التوافق مع الشريعة التي تم إضافتها على معايير (IFRS) متطلبات إلزامية منذ بداية عام ٢٠١٧ م على المنشآت المدرجة في سوق الأسهم، مع الأخذ في الاعتبار بأن التعديلات والإضافات على المعايير تُعتبر جزءاً لا يتجزأ من متطلبات المعايير الواجبة التطبيق في المملكة العربية السعودية (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ٢٠١٨ م، ص ١٦).

وتعتبر هذه المتطلبات من الأهداف الرئيسة للمستخدمين في المملكة العربية السعودية كما في الإضافة على الهدف رقم (٣) في (إطار مفاهيم التقرير المالي): "وقد يحجم هؤلاء المستثمرين عن الاستثمار في منشآت معينة بسبب نوع الأدوات المالية التي تتعامل فيها، حتى وإن كانت ذات عوائد عالية ومخاطر منخفضة"، كما ورد في هذا المعيار التأكيد على أهمية عامل طبيعة البند عند تحديد الأهمية النسبية له في الخاصية رقم (١١) من الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة: "وتزداد أهمية عامل طبيعة البند في تحديد أهميته النسبية في البيئة الاستثمارية التي تعطي اهتماماً خاصاً لطبيعة عمليات المنشأة وأدواتها المالية وأنواعها". (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ٢٠١٨ م، ص ١٧-١٨).

ويقع على عاتق الشركة المسؤولية الالتزام بهذه المتطلبات عند إعداد التقارير المالية كما هو موضح في الفقرة رقم (١٣/ي) بمعيار المراجعة الدولي رقم (٢٠٠): "ي- الافتراض الأساس، فيما يتعلق بمسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة، حسب مقتضى الحال، التي يتم على أساسها إجراء المراجعة: أن الإدارة والمكلفين بالحوكمة،

والمراجعة الشرعية (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠٢٣ م).

وفيما يتعلق بتأهيل المحاسبين من الناحية الشرعية، فلا يخفى علاقتهم بمتطلبات التوافق مع الشريعة في التقارير المالية، سواء كانوا على مستوى الإدارة بالقدرة على توفير الإفصاحات لطبيعة المعاملات لغرض توفير المعلومات التي تساعد على الحكم على الشركة من الناحية الشرعية، وكذلك على مستوى مراجعي الحسابات لتقويم مدى كفاية الإفصاحات؛ لذلك قامت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (SOCPA) بوضع قسم خاص لفقه المعاملات في مادة بيئة الأعمال ضمن شهادة الزمالة، وتشتمل هذه المادة على موضوعات ذات صلة بالتمويل الإسلامي مثل: (المضاربة، والمرابحة، والسلم، والاستصناع، والإجارة)، (الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، ٢٠٢٣ م)، كما يتوفر تأهيل أشمل على المستوى الدولي؛ حيث قامت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) باستحداث شهادة خاصة لفئة المحاسبين بمسمى: شهادة المحاسب الإسلامي المعتمد (CIPA)؛ بحيث تشتمل على تأهيل شامل من الناحية الفقهية والقانونية، ومن الناحية المحاسبية لمنتجات المالية الإسلامية، وتشتمل هذه الزمالة على أربعة مواد: مادة المحاسبة المالية وإعداد التقارير (FAR)، ومادة المراجعة والتأكدات والأخلاق (AAE)، ومادة البيئة التجارية والتنظيمية (BRE)، ومادة المعايير الشرعية والحوكمة الشرعية (SS & SG)، (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠٢٣ م).

وتجدر الإشارة إلى أنه ورد مثل هذه المتطلبات أعلاه في لائحة حوكمة الشركات الصادرة من هيئة السوق المالية كما في المادة الخامسة والخمسون: اختصاصات اللجنة وصلاحياتها ومسؤولياتها ضمن الفصل الثاني (لجنة المراجعة)، (هيئة السوق المالية، ٢٠١٧ م).

وتجدر الإشارة إلى أنه لم يرد في إطار الحوكمة الشرعية للمصارف والبنوك المحلية العاملة في المملكة ما يتعلق بدور اللجنة الشرعية في الرقابة على الالتزام بمتطلبات المعايير المهنية؛ بالرغم من وجود علاقة بمتطلبات التوافق مع الشريعة المضافة على معايير التقرير المالي (IFRS)، واقتصر دور اللجنة الشرعية فيما يتعلق بتقديم تقرير نشاط المصرفية الإسلامية حسب ما ورد في الفقرة (٩) من المادة العاشرة (مسؤوليات اللجنة الشرعية) في الإطار: "إعداد تقرير سنوي عن توافق نشاط المصرفية الإسلامية للمصرف مع أحكام ومبادئ الشريعة ورفعها للمجلس". (البنك المركزي السعودي، ٢٠٢٠ م، ص. ٩)، كذلك فإنه يندرج ضمن هذه المهمة التأكد من وجود فصل في الحسابات لعمليات النوافذ الإسلامية وتقديم تقارير عنها كما في المادة السابعة عشرة من إطار الحوكمة الشرعية (البنك المركزي السعودي، ٢٠٢٠ م، ص. ١٢)، وعدم وجود علاقة للجنة الشرعية في الرقابة على الالتزام بمتطلبات المعايير المهنية (المحاسبية) من جانب الإدارة أو مراجع الحسابات؛ بالرغم من ارتباط هذه المتطلبات بالالتزام بالشريعة حسب متطلبات التوافق مع الشريعة المضافة على معايير التقرير المالي (IFRS)؛ هو أمر يحتاج إلى إعادة النظر لتطوير إطار الحوكمة الشرعية؛ وذلك باقتراح أن يضاف لمسؤوليات اللجنة الشرعية التنسيق مع لجنة المراجعة فيما يتصل بالالتزام بمتطلبات البيئة المحلية

حسب مقتضى الحال، قد أقرروا وفهموا أنهم يتحملون المسؤوليات الآتية التي تُعد ضرورية للقيام بالمراجعة، وفقاً لمعايير المراجعة. وتتمثل هذه المسؤوليات فيما يلي: ١. إعداد القوائم المالية طبقاً لإطار التقرير المالي المنطبق، بما في ذلك عرضها العادل، عند الاقتضاء.

٢. الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة والمكلفون بالحوكمة حسب مقتضى الحال، أنها ضرورية للتمكين من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهرى سواء بسبب غش أو خطأ." (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ٢٠٢٠ م، ص. ٦٢).

٧-٢-٧ علاقة الحوكمة بجودة الإفصاحات عن التوافق مع الشريعة في التقارير المالية حسب متطلبات معايير (IFRS) سبق الإشارة إلى بيان مسؤولية الإدارة عن متطلبات الإفصاح الإلزامية وفقاً للإفصاحات الشرعية المضافة على المعايير الدولية للتقرير المالي (IFRS)، وفيما يتصل بعلاقة الحوكمة في الرقابة على الإدارة ومراجع الحسابات؛ فإنه يكون من خلال لجنة المراجعة وفقاً لما ورد في المبدأ الخامس (اللجان المنبثقة عن المجلس) حسب ما ورد في المبادئ الرئيسة للحوكمة في المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة وإشراف البنك المركزي السعودي، التي صدرت في شهر ذي القعدة عام ١٤٤٢ هـ (البنك المركزي السعودي، ٢٠٢١ م، ص. ١٤-١٥)؛ فقد تضمن المبدأ بيان الأدوار الرئيسة للجنة المراجعة: بأنها تختص بالتحقق من سلامة إعداد التقارير المالية، والرقابة على أنشطة المراجعة الداخلية، ومدى فعالية أعمال المراجعة من المحاسب القانوني وفقاً للقواعد والمعايير ذات الصلة ومتابعة تنفيذ ملاحظاته.

عن التوافق مع الشريعة في التقارير المالية من جانب إدارة المصارف بحسب ما ينطبق عليها للأعوام من (٢٠١٧م) وحتى (٢٠٢٠م) ويتكون من (٣٧) عنصر مقسمة على الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات.

#### ٢-٨ متغيرات الدراسة:

##### ١-٢-٨ المتغير التابع: مؤشر الإفصاح

تم حساب مستوى الإفصاح عن متطلبات التوافق مع الشريعة لشركات المساهمة السعودية باستخدام مؤشرات الدراسة؛ حيث يتم تحديد هل البند ينطبق على المصرف أم لا من خلال معرفة (هل البند المراد الإفصاح عنه موجودة لدى المصرف في التقرير المالي المنشور) أم لا وبعد التأكد من وجود البند يعطى رقم (١) لكل بند تفصح عنه الشركة، و(٠) لكل بند لا تفصح عنه الشركة، وبقسمة عدد البنود التي افصحت عنها الشركة على العدد الكلي للإفصاحات التي تنطبق عليها في مؤشرات هذه الدراسة بالإستفادة من دراسات (Ousama & Fatima، ٢٠١٠م؛ AL-shammari، ٢٠١٣م؛ Noordin & et al، ٢٠١٥م)، ويتم الوصول إلى نسبة الإفصاح عن التوافق مع الشريعة لكل مصرف عبر المعادلة أدناه.

$$\text{مؤشر الإفصاح لكل مصرف} = \frac{\text{مجموع البنود التي أفصح عنها}}{\text{مجموع البنود التي تنطبق}}$$

##### ٢-٢-٨ المتغيرات المستقلة:

تم في هذه الدراسة دراسة العوامل المؤثرة على الإفصاح عن متطلبات التوافق مع الشريعة من حيث: (حجم المصرف، والملكية، والأداء المالي).

في المعايير المحاسبية مثل: متطلبات الإفصاحات عن التوافق مع الشريعة في التقارير المالية لمصادر واستخدامات الأموال، ومتطلبات الإفصاح عن الوعاء الزكوي والمنازعات المتصلة به.

#### ٨- منهجية الدراسة التطبيقية

##### ١-٨ منهج تحليل بيانات الدراسة التطبيقية

تم الاعتماد في الدراسة التطبيقية على المنهج الاستقرائي؛ من خلال تحليل محتوى تقارير مراجعي الحسابات، والتقارير المالية السنوية للمصارف في المملكة العربية السعودية المنشورة على موقع تداول.

ويشمل المصارف المدرجة في سوق المال السعودي في السوق الرئيسي، وحسب نطاق الدراسة فإن المجتمع يتكون من (١٠) مصرف مدرج في سوق المال السعودي (الرياض، الجزيرة، استثمار، السعودي الفرنسي، ساب، العربي، الراجحي، البلاد، الإنماء، الاهلي) للفترة من (٢٠١٧م) وحتى (٢٠٢٠م)، وقد تم استبعاد ثلاث مصارف (الأول وسامبا وأملاك)؛ على اعتبار عدم استكمال تقاريرها لسنوات الدراسة.

ويتمثل أسلوب الدراسة التطبيقية في تحليل محتوى تقارير مراجعي الحسابات، والتقارير المالية السنوية للمصارف المدرجة في سوق المال السعودي، وذلك من خلال بناء مؤشر للعرض والإفصاح عن التوافق مع الشريعة، وهو مؤشر يتعلق بالمتطلبات الانزامية (الإضافية) لمعيار المحاسبة الدولي ١ "عرض القوائم المالية" في المعايير الدولية (IFRS) حول العرض والإفصاح

جدول (١) متغيرات الدراسة

المتغير	تصنيفه	طرق القياس
حجم المصرف	حجم المصرف	اللوغاريتم الطبيعي للأصول



متغير وهي يسند رقم (١) للمصارف التي ملاكها الرئيسيين شركات وغير ذلك يسند قيمة (٠).	تصنيف شركات في الملاك الرئيسيين	الملكية
متغير وهي يسند رقم (١) للمصارف التي ملاكها الرئيسيين حكومي وغير ذلك يسند قيمة (٠).	تصنيف حكومي في الملاك الرئيسيين	
متغير وهي يعطي رقم (١) للمصارف التي ملاكها الرئيسيين افراد وشركات وغير ذلك يعطي قيمة (٠).	تصنيف افراد وشركات في الملاك الرئيسيين	
صافي الدخل مقسوم على متوسط حقوق الملكية	العائد على الملكية	الأداء المالي

## ٣-٨ الأساليب الإحصائية لاختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: تم استخدام اختبار (ت) لمتوسط عينة من الفرضية الثانية وحتى الفرضية السادسة: تم واحدة One Sample T-test. استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد التالي:

$$\text{مؤشر الإفصاح} = \alpha + \beta_1 \text{حجم المصرف} + \beta_2 \text{شركات} + \beta_3 \text{حكومي} + \beta_4 \text{افراد وشركات} + \beta_5 \text{العائد على الأصول} + e$$

٤-٨ بنود مؤشر الإفصاح

حيث أن:

تم بناء مؤشر متطلبات الإفصاحات الإلزامية للتوافق

( $\alpha$ ) قيمة ثابتة

مع الشريعة وفقاً لخطة التحول إلى المعايير الدولية

( $\beta_1 - \beta_5$ ) معاملات الانحدار للعوامل المؤثرة على مؤشر الإفصاح

للتقرير المالي (IFRS) المعتمدة من مجلس إدارة الهيئة

السعودية للمراجعين والمحاسبين (SOCPA)، (الهيئة

(e) بند الخطأ العشوائي

السعودية للمحاسبين القانونيين، ٢٠١٨ م، ص ١٨-٢٢).

## جدول (٢) بنود مؤشر الإفصاح

البند	م	المتطلب
الأصول		إضافة على فقرة رقم (٧٨)
		(ب) يتم تفصيل المبالغ المستحقة من المدينين:
		• مبالغ مستحقة من العملاء التجاريين:
	١	طبيعتها <sup>(١)</sup> (مثال: تمويل تقليدي، تمويل مرابحة).
	٢	شروطها العامة

(١) يقصد بمصطلح "الطبيعة" الوارد في متطلبات المعايير: أي تصنيف أو وصف يُمكن مستخدمي التقارير المالية من الحكم على مدى توافق العنصر مع الشريعة الإسلامية (الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، ١٤٣٣ هـ، ص ٤).

• مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة:		
طبيعتها (مثال: تمويل تقليدي، تمويل مرابحة).	٣	
شروطها العامة	٤	
• المبالغ المدفوعة مقدمًا:		
طبيعتها (مثال: تمويل تقليدي، تمويل مرابحة).	٥	
شروطها العامة	٦	
• مبالغ أخرى:		
طبيعتها (مثال: تمويل تقليدي، تمويل مرابحة).	٧	
شروطها العامة	٨	
(و) يتم تفصيل الإفصاح عن الأصول المالية:		
• النقد.		
طبيعته.	٩	
شروطه العامة.	١٠	
• معادلات النقد.		
طبيعته.	١١	
شروطه العامة.	١٢	
• الودائع لأجل:		
طبيعتها (مثال: ودائع مرابحة، إقراض تقليدي).	١٣	
شروطها العامة.	١٤	
• المبالغ المستحقة:		
طبيعتها (مثال: تمويل مرابحة، إقراض تقليدي).	١٥	
شروطها العامة.	١٦	
الاستثمارات في الأسهم والصناديق الاستثمارية.		
• استثمارات مباشرة:		
أسهم متوافقة مع الشريعة أو أسهم غير متوافقة مع الشريعة.	١٧	
• استثمارات في محافظ وصناديق استثمارية:		
صناديق متوافقة مع الشريعة أو صناديق غير متوافقة مع الشريعة (وفقًا للتصنيف الصادر من مدير الصندوق).	١٨	
• الإفصاح عن الاستثمارات في السندات والصكوك.		
• استثمارات في السندات:		
طبيعته.	١٩	
شروطه العامة.	٢٠	
• استثمارات في الصكوك:		
طبيعته.	٢١	

شروطه العامة.	٢٢	
(٢٢) عنصر		مجموع عناصر الأصول
(ز) يتم تفصيل الإفصاح عن الالتزامات المالية:		الالتزامات
• حسابات السحب على المكشوف (يجب توفير هذا الإفصاح حتى لو تم التعامل مع السحب على المكشوف على انه ضمن إدارة النقد ومعادلات النقد):		
طبيعتها (مثال: تورق، تقليدي).	٢٣	
شروطها العامة.	٢٤	
• المبالغ واجنة السداد:		
طبيعتها (مثال: تورق، بنود دائنة بقروض تقليدية تقليدي، موردين تجاريين على أساس تقليدي أو مرابحة).	٢٥	
شروطها العامة.	٢٦	
• الإفصاح عن السندات:		
طبيعته.	٢٧	
شروطه العامة.	٢٨	
الإفصاح عن الصكوك:		
طبيعته.	٢٩	
شروطه العامة.	٣٠	
(٨) عناصر		
إضافة على فقرة رقم (٨٢)		الإيرادات والمصروفات
(أ) الإيرادات:		
• عرض الإيرادات في قائمة الدخل.		
قسم الربح أو الخسارة أو قائمة الربح أو الخسارة:		
طبيعة الإيرادات التمويلية.	٣١	
طبيعة إيرادات الفوائد الأخرى.	٣٢	
طبيعة الإيرادات الأخرى.	٣٣	
إضافة فقرة جديدة بعد الفقرة رقم ٩٧ (١٩٧)		
إفصاحات إضافية عن أنواع الإيرادات المعروضة في قائمة الدخل.		
• الإيرادات من الأنشطة الرئيسية:		
الإفصاح عن الأنواع المختلفة للإيرادات من الأنشطة الرئيسية بحسب طبيعتها.	٣٤	
• الإفصاح عن الإيرادات التمويلية <sup>(٢)</sup> أو إيرادات الفوائد <sup>(٣)</sup> .		

(٢) إذا لم يكن التمويل هو النشاط الرئيسي للمنشأة.

(٣) أيًا كان مبلغها.

طبيعتها (مثل: الدخل الناتج من ودائع تقليدية أو ودائع مضاربة، أو الدخل الناتج من قروض أو الدخل الناتج من الإيجار التمويلي أو الدخل الناتج من المرابحات، أو الدخل الناتج سندات تقليدية أو صكوك، أو الدخل الناتج من تطبيق قواعد القيمة الزمنية للنقود).	٣٥	
• الإيرادات والمكاسب الأخرى.		
مفصلة على حسب الأنواع المختلفة لهذه الإيرادات (مثل تفصيل المكاسب من بيع الأصول المالية بحسب نوع الأصل المباع).	٣٦	
إضافة فقرة جديدة بعد الفقرة رقم ١٠.٥ (١٠.٥)		
الإفصاح عن تكاليف التمويل أو مصروفات الفوائد <sup>(٤)</sup> .		
طبيعتها (مثل: التكاليف الناتجة من ودائع تقليدية أو ودائع مضاربة، أو التكاليف الناتجة من قروض أو التكاليف الناتجة من الإيجار التمويلي أو التكاليف الناتجة من المرابحات، أو التكاليف الناتجة من سندات تقليدية أو صكوك، أو التكاليف الناتجة من تطبيق قواعد القيمة الزمنية للنقود).	٣٧	
مجموع عناصر الإيرادات والمصروفات		(٧) عناصر

## ٩- التحليل والمناقشة

## ٩-١ التحليل:

## جدول (٣) الإحصاء الوصفي

الحد الاعلى	الحد الأدنى	الانحراف المعياري	المتوسط	
٪٢٧	٪٢٥	٪١	٪٢٦	حجم المصرف
٪٢٠,٣٧	%(٧,٨٠)	٪٥,٤٣	٪١١,٢٨	العائد على الملكية
٪٤٦	٪٣١	٣,٩٦%	٪٣٧	مؤشر الإفصاح

الشريعة فقد كان المتوسط (٪٣٧) في حين تراوح المؤشر بين (٪٣١) و(٪٤٦) للمصارف عينة الدراسة خلال الفترة من عام (٢٠١٧م) إلى (٢٠٢٠م).

ووفقاً للجدول رقم (٣)، يبلغ متوسط حجم المصرف (٪٢٦) بينما يبلغ الانحراف المعياري (٪١)، كما يبلغ متوسط العائد على الملكية (٪١١,٢٨)، أما مؤشر الإفصاح لمتطلبات العرض والإفصاح عن التوافق مع

(٤) أيًا كان مبلغها.

## دراسة تطبيقية

جدول (٤) إجمالي الإفصاحات<sup>(٥)</sup>

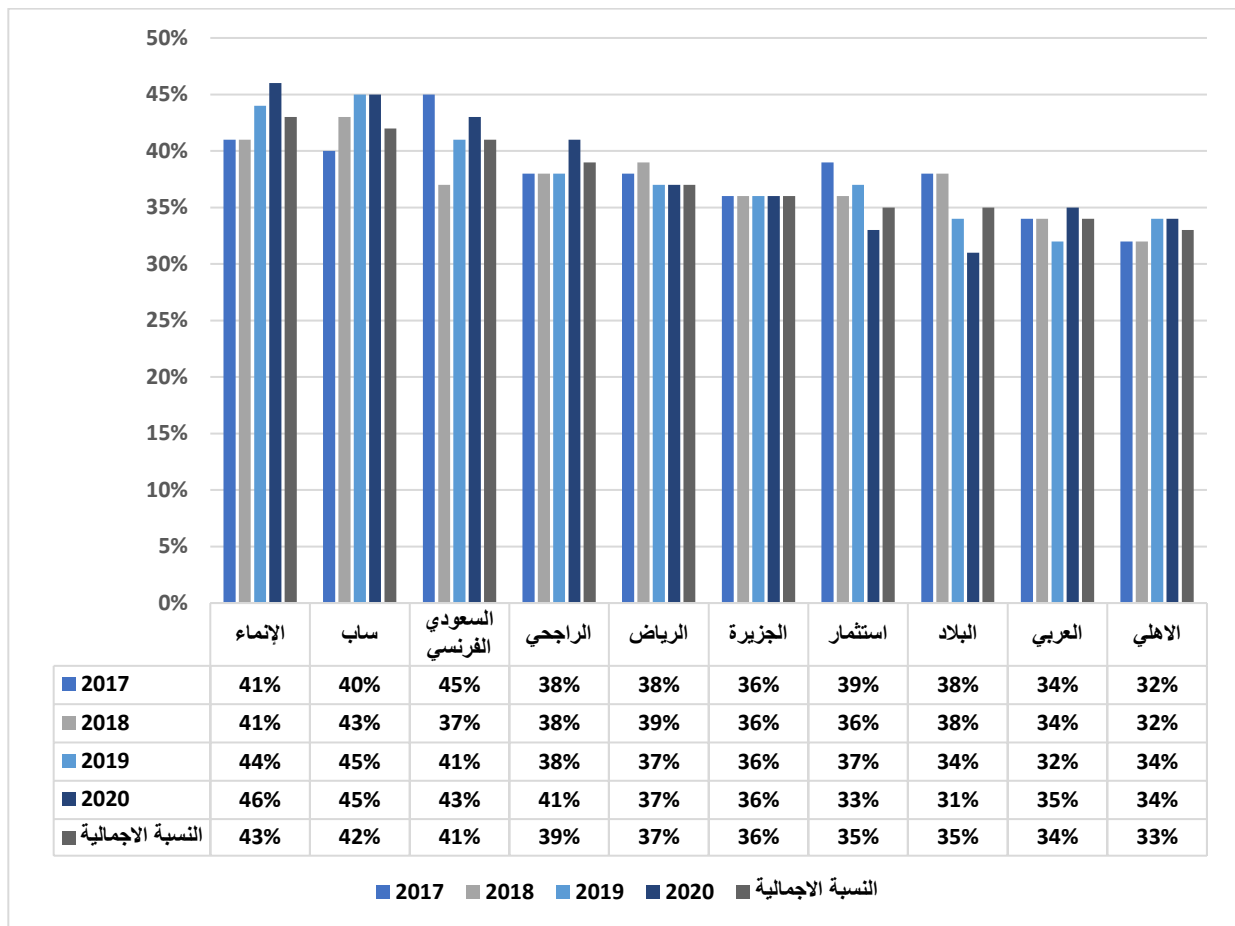
النسبة الإجمالية	التقرير السنوي لعام ٢٠٢٠ م				التقرير السنوي لعام ٢٠١٩ م				التقرير السنوي لعام ٢٠١٨ م				التقرير السنوي لعام ٢٠١٧ م				الشركة	م
	%	عدد البنود المطبقة	عدد البنود التي لا تنطبق	عدد البنود التي تنطبق	%	عدد البنود المطبقة	عدد البنود التي لا تنطبق	عدد البنود التي تنطبق	%	عدد البنود المطبقة	عدد البنود التي لا تنطبق	عدد البنود التي تنطبق	%	عدد البنود المطبقة	عدد البنود التي لا تنطبق	عدد البنود التي تنطبق		
٤٣%	٤٦%	١٢	١١	٢٦	٤٤%	١٢	١٠	٢٧	٤١%	١١	١٠	٢٧	٤١%	١١	١٠	٢٧	الإتماء	١
٤٢%	٤٥%	١٤	٦	٣١	٤٥%	١٤	٦	٣١	٤٣%	١٢	٩	٢٨	٤٠%	١٢	٧	٣٠	ساب	٢
٤١%	٤٣%	١٣	٧	٣٠	٤١%	١٢	٨	٢٩	٣٧%	١٠	١٠	٢٧	٤٥%	١٣	٨	٢٩	السعودي الفرنسي	٣
٣٩%	٤١%	١٢	٨	٢٩	٣٨%	١١	٨	٢٩	٣٨%	١١	٨	٢٩	٣٨%	١١	٨	٢٩	الراجحي	٤
٣٧%	٣٧%	١١	٧	٣٠	٣٧%	١١	٧	٣٠	٣٩%	١١	٩	٢٨	٣٨%	١١	٨	٢٩	الرياض	٥
٣٦%	٣٦%	١٢	٤	٣٣	٣٦%	١٢	٤	٣٣	٣٦%	١٢	٤	٣٣	٣٦%	١٢	٤	٣٣	الجزيرة	٦
٣٥%	٣٣%	١١	٤	٣٣	٣٧%	١٣	٢	٣٥	٣٦%	١٢	٤	٣٣	٣٩%	١٣	٤	٣٣	استثمار	٧
٣٥%	٣١%	٩	٨	٢٩	٣٤%	١٠	٨	٢٩	٣٨%	١١	٨	٢٩	٣٨%	١١	٨	٢٩	البلاد	٨
٣٤%	٣٥%	١١	٦	٣١	٣٢%	١٠	٦	٣١	٣٤%	١٠	٨	٢٩	٣٤%	١٠	٨	٢٩	العربي	٩
٣٣%	٣٤%	١٠	٨	٢٩	٣٤%	١٠	٨	٢٩	٣٢%	١٠	٦	٣١	٣٢%	١٠	٦	٣١	الاهلي	١٠
٣٧%	٣٨%				٣٨%				٣٧%				٣٥%				متوسط الإفصاح خلال السنوات	

(٥) عدد البنود الاجمالية (٣٧) عنصراً

الإجمالية خلال سنوات الدراسة (٤٣٪)، بينما أظهر بنك الأهلي أقل نسبة حيث بلغت نسبة متوسط الإفصاحات الإجمالية خلال سنوات الدراسة (٣٣٪)، وبالتالي نجد أن الفرق بين متوسط الإفصاحات للمصارف متقارب جداً وهو بفرق بين الأعلى والأقل هو (١٠٪) وذلك لإتباع المصارف نموذج متشابه في العرض والإفصاح.

يتضح من الجدول رقم (٤)، انخفاض نسبة الإفصاح لمتطلبات العرض والإفصاح عن التوافق مع الشريعة وفق مؤشر الدراسة، حيث أن متوسط الإفصاح الإجمالي (٣٧٪) لجميع المصارف خلال سنوات الدراسة وهي نسبة منخفضة نسبياً. ومن الجدول رقم (٤)، نجد أن مصرف الإنماء حصل على أعلى نسبة حيث بلغت نسبة متوسط الإفصاحات

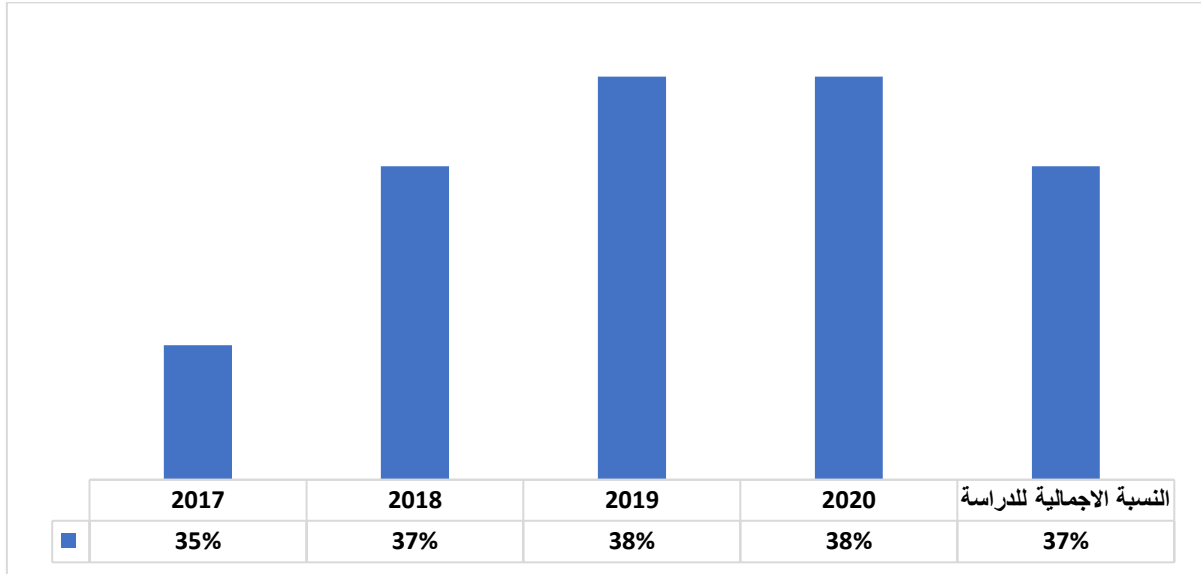
شكل بياني (١) إجمالي الإفصاحات



إفصاح كانت لبنك البلاد لعام (٢٠٢٠م) حيث بلغت النسبة (٣١٪).

كما يتضح من الجدول رقم (٤) والشكل البياني رقم (١)، أن أعلى نسبة إفصاح كانت لمصرف الإنماء لعام (٢٠٢٠م) حيث بلغت النسبة (٤٦٪)، بينما أن أقل نسبة

شكل (٢) إجمالي الإفصاحات للسنوات



وقد جاءت هذه النتيجة مرتفعة نسبياً مقارنة بنتائج دراسة (Ousama & Fatima، ٢٠١٠م) حيث أن متوسط الإفصاح الاختياري الإجمالي كان (١٩٪)، ودراسة (AL-shammari، ٢٠١٣م) حيث أن متوسط الإفصاح الاختياري الإجمالي كان (١٥٪)، ودراسة (Haji & Ghazali، ٢٠١٣م) حيث أن متوسط الإفصاح الاختياري الإجمالي كان (٢٠٪).

من الجدول رقم (٤) والشكل البياني رقم (٢)، يتضح أن هناك ارتفاع بنسبة قليلة جداً بن سنوات الدراسة حيث أن نسبة الإفصاحات في عام (٢٠١٧م) كانت (٣٥٪) وفي عامي (٢٠١٩م) و(٢٠٢٠م) كانت (٣٨٪) أما النسبة الإجمالية لمتوسط تطبيق متطلبات العرض والإفصاح عن التوافق مع الشريعة كانت (٣٧٪).

جدول (٥) نسبة الإفصاح بحسب الملاك الرئيسيين للمصرف

الملاك الرئيسيين للمصرف	العدد	متوسط الإفصاح
حكومي وشركات	٢٠	٣٨%
شركات	١٢	٣٨%
أفراد وشركات	٥	٣٨%
حكومي	٣	٣٦%
الإجمالي	٤٠	٣٧%

الفرضية الأولى: (تلتزم إدارات المصارف بتوفير العرض والإفصاح عن متطلبات التوافق مع الشريعة في التقارير المالية السنوية).

تهدف الفرضية إلى التعرف على مدى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين نسبة متوسط الإفصاح في مؤشر الدراسة والنسبة المفترضة لمتوسط التطبيق (١٠٠٪) من خلال الإجابة على السؤال التالي: هل تلتزم إدارات المصارف بتوفير العرض والإفصاح عن متطلبات التوافق مع الشريعة في التقارير المالية السنوية بنسبة (١٠٠٪)؟

الفرض الصفري: "لا يوجد فروق معنوية بين نسبة متوسط الإفصاح عن متطلبات التوافق مع الشريعة في مؤشر الدراسة والمتوسط المفترض للتطبيق (١٠٠٪)"

الفرض البديل: "يوجد فروق معنوية بين نسبة متوسط الإفصاح عن متطلبات التوافق مع الشريعة في مؤشر الدراسة والمتوسط المفترض للتطبيق (١٠٠٪)"

ولاختبار الفرضية تم استخدام اختبار (ت) لمتوسط عينة واحدة One Sample T-test.

يتضح من الجدول رقم (٥)، نسبة الإفصاح لمتطلبات العرض والإفصاح عن التوافق مع الشريعة وفق مؤشر الدراسة بحسب الملاك الرئيسيين للمصرف، حيث أن متوسط الإفصاح الإجمالي (٣٧٪) ويوضح العدد الإجمالي عدد المصارف التي تمت دراستها (١٠) مصارف، وخلال سنوات الدراسة من (٢٠١٧م) وحتى (٢٠٢٠م) أي أربع سنوات ليصبح العدد الإجمالي (٤٠)، وقد يختلف تصنيف المصارف من سنة لأخرى حسب تغيير الملاك الرئيسيين لها.

من الجدول رقم (٥)، نجد أن المصارف التي ملاكها الرئيسيين ضمن تصنيف شراكة بين الحكومي والشركات وعددها (٢٠)، وتصنيف شركات وعددها (١٢)، وتصنيف شراكة بين الأفراد والشركات وعددها (٥)، قد حصلت على نسبة متوسط للإفصاحات (٣٨٪)، بينما أظهرت المصارف التي ملاكها الرئيسيين ضمن تصنيف حكومي وعددها (٣) نسبة متوسط الإفصاحات (٣٦٪)، وبالتالي نجد أن الفرق بين متوسط الإفصاحات للمصارف بحسب الملاك الرئيسيين للمصرف متقارب جداً.

٢-٩ نتائج اختبارات الفرضيات:

١-٢-٩ اختبار (ت) لمتوسط عينة واحدة One Sample

T-test

جدول (٦) اختبار (ت) لمتوسط عينة واحدة

One Sample T-test						
	Test Value = 100					
	N	Mean	Std. Deviation	t	df	Sig. 2-Sided p
مؤشر الإفصاح	10	37.5000	3.53553	-55.902-	9	.001



## ٢-٢-٩ تحليل مصفوفة الارتباط:

تظهر مصفوفة الارتباط التالية طبيعة العلاقة بين مؤشر الإفصاح عن متطلبات التوافق مع الشريعة والعوامل المؤثرة عليه. كما تظهر العلاقة بين المتغيرات واتجاه هذه العلاقة طرديًا أو عكسيًا، ويساعد على اكتشاف مشكلة الأزواج الخطي حيث تعتبر أول خطوات تحليل الانحدار بحيث إذا كانت قيمة الارتباط (0.7) أو أكثر يؤدي إلى عدم دقة المعلومات (القحطاني، ٢٠١٥م، ص. ٢٥٨).

تشير نتائج الجدول رقم (٦) إلى وجود فروق معنوية بين نسبة متوسط الإفصاح عن التوافق مع الشريعة في مؤشر الدراسة والمتوسط المفترض للتطبيق (100%)، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.001) وهي أقل من (0.05)، لذلك نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل:

"يوجد فروق معنوية بين نسبة متوسط الإفصاح عن متطلبات التوافق مع الشريعة في مؤشر الدراسة والمتوسط المفترض للتطبيق (100%)"

## جدول (٧) مصفوفة ارتباط بيرسون

العائد على الملكية	الملاك الرئيسون للمصرف				حجم المصرف	مؤشر الإفصاح	
	افراد وشركات	حكومي وشركات	حكومي	شركات			
						1	مؤشر الإفصاح
					1	0.040	حجم المصرف
				1	-0.348*	-0.125	شركات
			1	-0.192	0.657**	0.101	حكومي
		1	-0.650**	-0.281	-0.111	0.124	حكومي وشركات
	1	-0.374*	-0.256	-0.111	-0.463**	-0.225	افراد وشركات
1	0.095	-0.371*	0.538**	-0.355*	0.622**	-0.158	العائد على الملكية
* عند مستوى معنوية (0.05).							
** عند مستوى معنوية (0.01).							

الرئيسيين يرتبط بتصنيف حكومي التابع للملاك الرئيسيين ارتباط عكسي قريب من (0.7) حيث ظهرت نتيجة الارتباط (-0.650\*\*) وذات دلالة إحصائية عند (0.01)، لذلك تم استبعاد تصنيف حكومي وشركات التابع للملاك الرئيسيين من نموذج الانحدار المتعدد.

يظهر الجدول رقم (٧) مصفوفة ارتباط بيرسون إلى عدم وجود علاقة بين مؤشر العرض والإفصاح عن متطلبات التوافق مع الشريعة وخصائص المصرف، حيث يتضح أن معامل الارتباط ضعيفة جدًا وغير دال إحصائيًا. كما يظهر الجدول رقم (٧) أن جميع قيم الارتباط بين المتغيرات أقل من (0.7) أي لا يوجد مشكلة الأزواج الخطي، إلا أن تصنيف حكومي وشركات التابع للملاك

القيم أقل من (١٠) وهذا يعني أنه لا يوجد مشكلة الازدواج الخطي للمتغيرات، كما يظهر معامل التباين المسموح (إختبار Tolerance) أن جميع القيم أقل من (١) وأكبر من (0.1) وهذا يعني أنه لا يوجد مشكلة الارتباط الذاتي.

٣-٢-٩ تحليل نموذج الانحدار المتعدد لاختبار الفرضية:  
يوضح الجدول رقم (٨) نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرضيات للدراسة.  
ولاستكمال اختبارات مدى ملائمة البيانات لتحليل الانحدار، يظهر معامل تضخم البيانات (VIF) أن جميع

### جدول (٨) نموذج تحليل الانحدار الخطي

مؤشر الإفصاح لمتطلبات التوافق مع الشريعة					المتغير التابع
إحصاء اختبار الازدواج الخطي		معنوية معاملات الانحدار		معاملات الانحدار	المتغيرات المستقلة
VIF	Tolerance	Sig.	قيمة (t)	(B)	
3.734	0.267	0.633	-0.482	-0.803	حجم المصرف
1.284	0.779	0.181	-1.367	-3.616	الملاك
1.868	0.535	0.315	1.021	-1.881	الرئيسسن
1.975	0.506	0.295	-1.064	-2.783	للمصرف
1.457	0.407	0.328	-0.993	-0.٢٢٢	العائد على الملكية
٠.٣٧٦ <sup>a</sup>					معامل التحديد (R)
٠.١٤٢					معامل التحديد المعدل (R Square)
١,٠٩٠					قيمة (F) المحسوبة
٠.٣٨٤ <sup>b</sup>					دلالة (F)
2.730					نتيجة اختبار (Durbin-Watson)

الشريعة، لأن قيمة الدلالة تساوي (0.633) وهي أكبر من (٠,٠٥).  
وبناءً على ذلك يتم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية:

تشير نتائج الجدول رقم (٨) أن قيمة معامل التحديد المعدل (R Square) بلغت (١٤,٢٪) وهو يعكس انخفاض القوة التفسيرية للنموذج.

• أن حجم المصرف له تأثير سلبي، ولكن ليس له دلالة معنوية على مؤشر الإفصاح عن متطلبات التوافق مع

وبناءً عليه يتم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية:

الفرضية الخامسة: (لا توجد علاقة بين تصنيف افراد وشركات في الملاك الرئيسيين ومؤشر العرض والإفصاح عن متطلبات التوافق مع الشريعة في التقارير المالية السنوية).

• أن العائد على الملكية له تأثير سلبي، ولكن ليس له دلالة معنوية على مؤشر الإفصاح عن متطلبات التوافق مع الشريعة، لان قيمة الدلالة تساوي (328). وهي أكبر من (٠,٠٥).

وبناءً عليه يتم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية:

الفرضية السادسة: (لا توجد علاقة بين العائد على الملكية ومؤشر العرض والإفصاح عن متطلبات التوافق مع الشريعة في التقارير المالية السنوية).

١٠- الخاتمة

١٠-١ أبرز النتائج:

١. توضح نتائج الدراسة أن متوسط الإفصاح الإجمالي بمتطلبات التوافق مع الشريعة في التقارير المالية في ضوء الإضافات على معيار المحاسبة الدولي (عرض القوائم المالية ١) بلغ (٣٧٪) لجميع المصارف خلال سنوات الدراسة وهي نسبة منخفضة نسبيًا.

٢. أن هناك ارتفاع بنسبة قليلة جدًا لمستوى الإفصاح الإجمالي لمتطلبات التوافق مع الشريعة في التقارير المالية في ضوء معيار المحاسبة الدولي (عرض القوائم المالية ١) بين سنوات الدراسة؛ حيث أن نسبة

الفرضية الثانية: (لا توجد علاقة بين حجم المصرف ومؤشر العرض والإفصاح عن متطلبات التوافق مع الشريعة في التقارير المالية السنوية).

• أن تصنيف شركات في الملاك الرئيسيين له أثر سلبي ولكن ليس له دلالة معنوية على مؤشر الإفصاح عن متطلبات التوافق مع الشريعة، لان قيمة الدلالة تساوي (181). وهي أكبر من (٠,٠٥).

وبناءً عليه يتم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية:

الفرضية الثالثة: (لا توجد علاقة بين تصنيف شركات في الملاك الرئيسيين ومؤشر العرض والإفصاح عن متطلبات التوافق مع الشريعة في التقارير المالية السنوية).

• أن تصنيف حكومي في الملاك الرئيسيين له تأثير سلبي، ولكن ليس له دلالة معنوية على مؤشر الإفصاح عن متطلبات التوافق مع الشريعة، لان قيمة الدلالة تساوي (315). وهي أكبر من (٠,٠٥).

وبناءً عليه يتم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية:

الفرضية الرابعة: (لا توجد علاقة بين تصنيف حكومي في الملاك الرئيسيين ومؤشر العرض والإفصاح عن متطلبات التوافق مع الشريعة في التقارير المالية السنوية).

• أن تصنيف افراد وشركات في الملاك الرئيسيين له تأثير سلبي، ولكن ليس له دلالة معنوية على مؤشر الإفصاح عن متطلبات التوافق مع الشريعة، لان قيمة الدلالة تساوي (295). وهي أكبر من (٠,٠٥).

المالية الإسلامية لإصدار دليل إرشادي (ضمن الإرشادات التطبيقية) ليشتمل تقديم الإرشادات المهنية في كيفية العرض والإفصاح عن التوافق مع الشريعة في التقارير المالية وفقاً للإضافات على معايير (IFRS).

٣. حث إدارات المصارف والقائمين على الحوكمة فيها ومراجعي الحسابات للمصارف لرفع مستوى الالتزام بمتطلبات التوافق مع الشريعة في التقارير المالية.

٤. التوصية بأن يضاف في مسؤوليات اللجنة الشرعية ضمن إطار الحوكمة الشرعية تنظيم التنسيق بين اللجنة الشرعية ولجنة المراجعة للرقابة على كافة الأطراف لرفع مستوى الالتزام بمتطلبات التوافق مع الشريعة في التقارير المالية وفقاً للإضافات على المعايير الدولية (IFRS)، ومتطلبات الإفصاح عن الوعاء الزكوي والمنازعات المتصلة به.

٥. أن تقوم الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين برفع مستوى التأهيل في الموضوع محل الدراسة من خلال تطوير شهادة المعايير الدولية للتقرير المالي (SOCPA IFRS) لتشمل الإضافات على المعايير الدولية والآراء المحلية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من معايير (IFRS) في المملكة العربية السعودية.

الإفصاحات الإجمالية في عام (٢٠١٧م) كانت (٣٥٪) وفي عامي (٢٠١٩م) و(٢٠٢٠م) كانت (٣٨٪).

٣. أن أعلى مصرف حصل على نسبة (٤٣٪) من متوسط الإفصاحات الإجمالية خلال سنوات الدراسة، وأقل مصرف حصل على نسبة (٣٣٪) من متوسط الإفصاحات الإجمالية خلال سنوات الدراسة، وبالتالي نجد أن الفرق بين متوسط الإفصاحات للمصارف متقارب جداً وهو بفرق بين الأعلى والأقل هو (١٠٪) وذلك لإتباع المصارف نموذج متشابه في العرض والإفصاح.

٤. توضح نتائج تحليل الانحدار عدم وجود علاقة بين مؤشر الإفصاح عن متطلبات التوافق مع الشريعة والعوامل المؤثرة عليه (حجم المصرف، والملكية، والأداء المالي).

#### ١٠-٢ التوصيات:

١. إجراء مزيد من الدراسات التطبيقية لمستوى الالتزام بمتطلبات التوافق مع الشريعة وفق الإضافات على المعايير الدولية المتعددة مثل: (معيار التأمين والإيجار).

٢. أن تقوم الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين بالتعاون مع البنك المركزي السعودي ممثلاً بشعبة

الأهلي التجاري، المنعقد خلال الفترة ما بين: 11-12/05/1443 هـ - 15-16/12/2021 م).

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، (2016م)، منجزات العمل على مشروع التحول إلى المعايير الدولية (المحاسبة والمراجعة)، الرياض.

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، (2018م)، المعايير الدولية للتقرير المالي، الرياض.

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، (2020م)، المعايير الدولية للمراجعة والفحص والتأكدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، الرياض.

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين (أ)، (2015م)، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات، (ط1)، الرياض: دار الميمان.

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين (ب)، (2015م)، المعايير الشرعية، (ط1)، دار الميمان.

#### المواقع الإلكترونية العربية:

الأكاديمية المالية، الاختبارات، الاختبار المهني في أساسيات المصرفية الإسلامية، تاريخ الاسترداد: 15/04/2023م، على الرابط: [www.tinyurl.com/4tjsuc8t](http://www.tinyurl.com/4tjsuc8t)

الأكاديمية المالية، الاختبارات، الاختبار المهني للالتزام والتدقيق الشرعي، تاريخ الاسترداد: 15/04/2023م، على الرابط: [www.tinyurl.com/343e5yxb](http://www.tinyurl.com/343e5yxb)

البلاد المالية، تصنيف أسهم الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي المجاز تداولها لدى البلاد المالية، تاريخ الاسترداد: 15/04/2023م، على الرابط: [www.tinyurl.com/49uhawsj](http://www.tinyurl.com/49uhawsj)

#### مراجع البحث

##### المراجع العربية

الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في ماليزيا، (2011م)، النظام المالي الإسلامي - المبادئ والممارسات، ترجمة: كرسى سالك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1.

بهجت، محمد فداء الدين عبدالمعطي، (1994م)، "أهداف المحاسبة في اقتصاد إسلامي"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، جدة: جامعة الملك عبدالعزيز، معهد الاقتصاد الإسلامي، المجلد: 16، العدد: 2.

بهجت، محمد فداء الدين، (1986م)، الإفصاح في القوائم المالية وموقف المراجع الخارجي منه - دراسة تطبيقية للقوائم المالية والتقارير السنوية للشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية، ط1، جامعة الملك عبدالعزيز، مركز النشر العلمي.

رؤية السعودية 2030، (2021م)، وثيقة برنامج تطوير القطاع المالي - خطة التنفيذ 2021م، الرياض.

ريك هايز، وآخرون، (2015م)، مبادئ المراجعة (مقدمة للمعايير الدولية للمراجعة)، تعريب: عبدالوهاب نصر علي، وأحمد محمد كامل سالم، الرياض: الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ط1.

السعد، صالح بن عبدالرحمن، (1997م)، دراسات في المحاسبة الزكوية، القاهرة: دار الكتاب الجامعي، ط1.

القحطاني، سعد بن سعيد، (2015م)، الإحصاء التطبيقي، (ط1)، الرياض: معهد الإدارة.

نور، علي بن محمد، (2021م)، الفصل المحاسبي في المصارف ذات النوافذ الإسلامية - ندوة مستقبل العمل المصرفي الإسلامي الثالثة عشرة، (جدة، البنك

المحاسبة، رأى لجنة معايير المحاسبة حول متطلبات إفصاح إضافية لخدمة مستخدمي القوائم المالية للشركات المساهمة، تاريخ الاسترداد: 15/04/2023م، على الرابط: [www.tinyurl.com/yfsj3urv](http://www.tinyurl.com/yfsj3urv).

الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، أكاديمية المحاسبين، الاختبارات، موضوعات اختبار مادة بيئة الاعمال ضمن اختبار زمالة الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، تاريخ الاسترداد: 15/04/2023م، الوقت: على الرابط: [www.tinyurl.com/2vhm4uwr](http://www.tinyurl.com/2vhm4uwr).

هيئة السوق المالية، لائحة حوكمة الشركات، تاريخ الاسترداد: 15/04/2023م، على الرابط: [www.tinyurl.com/2bkbwcv3](http://www.tinyurl.com/2bkbwcv3).

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين، الشهادات المهنية، المراقب والمدقق الشرعي، تاريخ الاسترداد: 15/04/2023م، على الرابط: [www.tinyurl.com/3zuf9f4h](http://www.tinyurl.com/3zuf9f4h).

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين، الشهادات المهنية، المحاسب الإسلامي المعتمد، تاريخ الاسترداد: 15/04/2023م، على الرابط: [www.tinyurl.com/mpzuffrd](http://www.tinyurl.com/mpzuffrd).

**Al-sartawi, Abdalmuttaleb, (2020), "Shariah Disclosure and the Performance of Islamic Financial Institutions", Asian Journal of Business and Accounting, 13(1), 133-160.**

**Al-Shammari, Bader, (2013), "An investigation of voluntary disclosure by Kuwaiti Shariah-compliant companies", Journal of Economic and Administrative Sciences, 29, 21-41.**

البنك المركزي السعودي، البنوك، إطار الحوكمة الشرعية للمصارف والبنوك المحلية العاملة في المملكة، تاريخ الاسترداد: 15/04/2023م، على الرابط: [www.tinyurl.com/4fc4ezce](http://www.tinyurl.com/4fc4ezce).

البنك المركزي السعودي، البنوك، المبادئ الرئيسية للحوكمة في المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة وإشراف البنك المركزي السعودي، تاريخ الاسترداد: 15/04/2023م، على الرابط: [www.tinyurl.com/55vfskt3](http://www.tinyurl.com/55vfskt3).

الربح الحلال، قائمة الأسهم، تاريخ الاسترداد: 15/04/2023م، على الرابط: [www.tinyurl.com/2tzw2fws](http://www.tinyurl.com/2tzw2fws).

هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، موسوعة الأنظمة، النظام الأساسي للحكم، تاريخ الاسترداد: 15/04/2023م، على الرابط: [www.tinyurl.com/bdzn9k2e](http://www.tinyurl.com/bdzn9k2e).

هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، موسوعة الأنظمة، نظام التمويل العقاري، تاريخ الاسترداد: 15/04/2023م، على الرابط: [www.tinyurl.com/3nx7jykk](http://www.tinyurl.com/3nx7jykk).

هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، موسوعة الأنظمة، نظام مراقبة شركات التمويل، تاريخ الاسترداد: 15/04/2023م، على الرابط: [www.tinyurl.com/56r85m2h](http://www.tinyurl.com/56r85m2h).

الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، المعايير المهنية، أرشيف المعايير السابقة (لم تعد مطبقة)، معايير

المراجع الأجنبية:

**Ansari & Tabraze, IFRS and the Shari'ah Based Reporting: A Conceptual Study, AAOIFI, Visited on 15/04/2023, on the link: [www.tinyurl.com/37k7k7cn](http://www.tinyurl.com/37k7k7cn).**

**Azid, Toseef, Alnodei, Ali A, (2018), "Determinants of Shari'ah governance disclosure in financial institutions Evidence from Saudi Arabia", International Journal of Ethics and Systems.**

**Haji, Abdifatah Ahmed, Ghazali, Nazli Anum Mohd, (2013)**, "The quality and determinants of voluntary disclosures in annual reports of Shari'ah compliant companies in Malaysia", **Humanomics**, 29(1), 24-42.

**IFRS**, About us, IASB, IASB advisory bodies, Consultative groups, **Islamic Finance Consultative Group**, Visited on 15/04/2023, on the link: [www.tinyurl.com/2nwjrayy](http://www.tinyurl.com/2nwjrayy)

**Noordin, N.H. and Kassim, S. (2019)**, "Does Shariah committee composition influence Shariah governance disclosure? Evidence from Malaysian Islamic banks", *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, Vol. 10 No. 2, pp. 158-184. <https://doi.org/10.1108/JIABR-04-2016-0047>.

**Ousama, A, and Fatima, A.H, (2010)**, "Voluntary disclosure by Shariah approved companies: An exploratory study", **Journal of Financial Reporting and Accounting**, 8 (1), 35-49.

#### Transliteration of Arabic References:

**al-Akādīmīyah al-‘Ālamīyah lil-Buḥūth al-shar‘īyah fī Mālīziyā**, (2011M), al-nizām al-mālī al-Islāmī – al-mabādi’ wa-al-mumārasāt, tarjamat : Kursī sābk li-Dirāsāt al-aswāq al-mālīyah al-Islāmīyah, al-Riyād : Jāmi‘at al-Imām Muḥammad ibn Sa‘ūd al-Islāmīyah, Ṭ1.

**al-Hay‘ah al-Sa‘ūdīyah lil-Muḥāsibīn al-qānūnīyīn**, (2016m), Munjazāt al-‘amal ‘alā Mashrū‘ al-taḥawwul ilā al-ma‘āyīr al-Dawliyah (al-muḥāsabah wa-al-murāja‘ah), al-Riyād.

**al-Hay‘ah al-Sa‘ūdīyah lil-Muḥāsibīn al-qānūnīyīn**, (2018m), al-ma‘āyīr al-Dawliyah lltqryr al-mālī, al-Riyād.

**al-Hay‘ah al-Sa‘ūdīyah lil-Muḥāsibīn al-qānūnīyīn**, (2020m), al-ma‘āyīr al-Dawliyah lil-murāja‘ah wālfḥṣ wālt’kydāt al-ukhrā wa-al-Khidmāt Dhāt al-‘alāqah al-mu‘tamadah fī al-Mamlakah al-‘Arabīyah al-Sa‘ūdīyah, al-Riyād.

**al-Qaḥṭānī, Sa‘d ibn Sa‘īd**, (2015m), al-Iḥṣā’ al-taṭbīqī, (Ṭ1), al-Riyād : Ma‘had al-Idārah.

**al-Sa‘d, Ṣāliḥ ibn ‘Abd-al-Raḥmān**, (1997m), Dirāsāt fī al-muḥāsabah alzkwyh, al-Qāhirah : Dār al-Kitāb al-Jāmi‘ī, Ṭ1.

**Bahjat, Muḥammad Fidā’ al-Dīn ‘bdālm‘ty**, (1994m), "Ahdāf al-muḥāsabah fī iqtisād Islāmī", Majallat al-iqtisād al-Islāmī, Jiddah : Jāmi‘at al-Malik ‘Abd-al-‘Azīz, Ma‘had al-iqtisād al-Islāmī, al-mujallad : 16, al-‘adad : 2.

**Bahjat, Muḥammad Fidā’ al-Dīn**, (1986m), al-Iḥṣāh fī al-qawā‘im al-mālīyah wa-mawqif al-marāji‘ al-khārijī minhu – dirāsah taṭbīqīyah llqwā‘m al-mālīyah wa-al-taqārīr al-sanawīyah lil-sharikāt al-musāhamah fī al-Mamlakah al-‘Arabīyah al-Sa‘ūdīyah, Jiddah : Jāmi‘at al-Malik ‘Abd-al-‘Azīz, Markaz al-Nashr al-‘Ilmī, Ṭ1.

**Hay‘at al-muḥāsabah** wa-al-murāja‘ah lil-mu‘assasāt al-mālīyah al-Islāmīyah bi-al-Baḥrayn (U), (2015m), ma‘āyīr al-muḥāsabah wa-al-murāja‘ah wa-al-ḥawkamah wa-al-akhilāqīyāt, (Ṭ1), al-Riyād : Dār al-Maymān.

**Hay‘at al-muḥāsabah** wa-al-murāja‘ah lil-mu‘assasāt al-mālīyah al-Islāmīyah bi-al-Baḥrayn (b), (2015m), al-ma‘āyīr al-shar‘īyah, (Ṭ1), al-Riyād : Dār al-Maymān.

**Nūr, ‘Alī ibn Muḥammad**, (2021m), al-faṣl al-Muḥāsibī fī al-maṣārif Dhāt al-nawāfidh al-Islāmīyah – Nadwat Mustaqbal al-‘amal al-maṣrifī al-Islāmī al-thālithah ‘ashrah, (Jiddah, al-Bank al-Ahlī al-tijārī, al-mun‘aqid khilāl al-fatrah mābyn : 11-12/05/1443h-15-16/12/2021m).

**Ru‘yah al-Sa‘ūdīyah 2030**, (2021m), wathīqah Barnāmaj taṭwīr al-qiṭā‘ al-mālī-khiṭṭah al-tanfīdh 2021m, al-Riyād.

**Ryk ḥāyz, wa-ākharūn**, (2015m), Mabādi’ al-murāja‘ah (muqaddimah lil-ma‘āyīr al-Dawliyah lil-murāja‘ah), ta‘rīb : ‘Abd-al-Waḥḥāb Naṣr ‘Alī, wa-Aḥmad Muḥammad Kāmil Sālim, al-Riyād : al-Hay‘ah al-Sa‘ūdīyah lil-Muḥāsibīn al-qānūnīyīn, Ṭ1

## **The Compliance Degree of Listed Banks in the Saudi Capital Market with the Requirements of Presentation and Disclosure of Islamic Sharia in Annual Financial Reports: An Empirical Study**

**Abdullah M. Alsaadi**

*Associate Professor of Accounting and Finance, Umm Al-Qura University*

**Atheer bint Ibrahim Al-Suwaid**

*Master in Accounting, Umm Al-Qura University*

**Abstract.** This research aims to study the general framework for compliance with Sharia, and to identify its requirements in light of the additions to International Accounting Standard No. (1) (Presentation of Financial Statements), as well as identifying the responsibility of management towards these requirements. In particular, this study seeks to identify the level of compliance with the presentation and disclosure requirements of Sharia in financial reports. The sample comprises ten banks domiciled in Saudi Arabia for the period from 2017 to 2020. Based on the content analysis, the empirical results show that, in general, the level of banks' compliance with the presentation and disclosure requirements of Sharia in financial reports is quite low, the results of the regression analysis show that there is no relationship between the indicator of disclosure of Sharia compliance requirements and the factors influencing it (bank size, ownership, and financial performance). This study recommends that there should be cooperation between the Saudi Organization of Auditors and Accountants and the Central Bank of Saudi Arabia in order to issue a guideline that can assist to increase the awareness amongst banks about the importance of compliance with the requirements of Sharia in financial reporting. Moreover, banks, and particularly those in charge of governance and auditors in banks, should be encouraged to raise the level of Sharia compliance requirements in the financial report.

**Keywords:** Shari'a Disclosures, Shari'a, Islamic Banks, Shari'a Classification, International Standards, Financial Report.

**JEL CLASSIFICATION:** G21, M40, M41

**KAUJIE CLASSIFICATION:** L1, L11, L12



عبد الله بن منصور الصاعدي، حاصل على البكالوريوس في المحاسبة مع مرتبة الشرف من جامعة أم القرى، ثم الماجستير في المالية والمحاسبة (with distinction) من جامعة بانقور في المملكة المتحدة، ثم شهادة الدكتوراه في المالية والمحاسبة من الجامعة نفسها. وزميل الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. عمل محاضراً متعاوناً في جامعة بانقور في المملكة المتحدة، وأستاذاً مشاركاً في قسم المحاسبة بجامعة أم القرى. نشر العديد من الأبحاث في تخصص المحاسبة والمالية في العديد من المجلات العلمية المحكمة والدولية مثل مجلة Journal of Business Ethics وكذلك مجلة Journal of Financial Service Research. شارك بالأوراق العلمية وحكم وناقش عدد من الأبحاث في العديد من المؤتمرات الدولية مثل مؤتمر جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) ومؤتمر جمعية المحاسبة والمالية البريطانية (BAFA)، ومؤتمر مالية الشركات (IFABS) في جامعة أكسفورد. شارك في تحكيم العديد من الأوراق العلمية في مجلات علمية محكمة محلية ودولية. وحاصل على العديد من جوائز التميز العلمي. ونفذ وقدم العديد من الدراسات والمشاريع الاستشارية والدورات التدريبية وعمل مستشاراً وعضواً في العديد من اللجان ومجالس الإدارات. تولى عدة مناصب في جامعة أم القرى من أبرزها المشرف العام على الإدارة العامة للموارد الذاتية، وكيل كلية إدارة الأعمال للشؤون المالية والإدارية، ووكيل كلية إدارة الأعمال للشؤون التعليمية، ورئيس قسم إدارة الأعمال. شارك في أعداد وإستحداث العديد من البرامج العلمية مثل برنامج الماجستير في المحاسبة، وبرنامج الماجستير في إدارة أعمال الحج والعمرة، وبرنامج الماجستير في إدارة الحشود، وبرنامج بكالوريوس الرياضيات المالية والعلوم الإكتوارية، بقسم العلوم الرياضية بجامعة أم القرى. البريد الإلكتروني: a.m.alsaadi@gmail.com

أثير بنت إبراهيم السويد، محاضرة متعاونة في قسم المحاسبة بكلية الإدارة والاقتصاد بجامعة أم القرى، وحاصلة على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة أم القرى عام (2023م)، وكانت رسالتها العلمية بعنوان: (مدى التزام شركات المساهمة السعودية بمتطلبات العرض والإفصاح عن التوافق مع الشريعة الإسلامية في التقارير المالية السنوية: دراسة تطبيقية)، وقد حصلت على دعم من برنامج (دعم الأبحاث في المالية الإسلامية) المقدم من البنك المركزي السعودي في أواخر عام (2021م) ضمن الشريعة الأولى: المخصصة لدعم طلبة الدراسات العليا، التي تهدف إلى دعمهم لاستكمال أبحاثهم وتحسين جودتها، وحصلت على جائزة ضمن (أفضل ورقتين بحثية) مقدمة إلى البنك المركزي السعودي في المبادرة. كذلك فقد التحقت كمتدربة في عدة دورات متعلقة بالبحث العلمي والتحليل الإحصائي، كما التحقت في دورة متعلقة بالمعايير المهنية للمراجعة مقدمة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. البريد الإلكتروني: atheer-1444@hotmail.com .